كيان
kayan
كيان . تنظيم نسوي
KAYAN- FEMINIST ORGANIZATION

إقصاء النّساء الفلسطينيّات عن مجالس السّلطات المحلّيّة

واقع وتحدّيات بين قمع الدّولة وقمع المجتمع

رفاه عنبتاوي

2017

إقصاء النّساء الفلسطينيّات عن مجالس السّلطات المحلّيّة

واقع وتحدّيات بين قمع الدّولة وقمع المجتمع

2017

رفاه عنبتاوي

كيان . تنظيم نسوي
KAYAN- FEMINIST ORGANIZATION

إقصاء النّساء الفلسطينيّات عن مجالس السّلطات المحلّيّة

واقع وتحدّيات بين قمع الدّولة وقمع المجتمع

رفاه عنبتاوي - مديرة جمعيّة كيان

The Exclusion of Palestinian Women from Local Governmental Councils in Israel

The Reality and Challenges Derived From State and Societal Oppression

Rafah Anabtawi - *Head of Kayan organization*

تصميم: رازي نجار

تدقيق لغويّ: رؤى ترجمة ونشر

ISBN 978-965-572-552-0

© حقوق الطّبع والنّشر محفوظة، 2017

كيان - تنظيم نسويّ

شارع أرلوزوروف 118، حيفا 33276

هاتف: 04-8661890 // 04-8641904

فاكس: 04-8629731

kayanfeminist.org

المحتوى

1. شكر وتقدير 4

2. مقدّمة 6

3. التّمثيل والمشاركة السّياسيّة للنّساء 10

3.1 مفهوم التّمثيل السّياسيّ والتّمثيل النّسائيّ

3.2 التّمثيل السّياسيّ للفلسطينيّين داخل إسرائيل

3.3 السّلطات المحلّيّة العربيّة: واقعها، أداؤها وطرق انتخابها

3.4 المشاركة السّياسيّة للنّساء الفلسطينيّات

4. منهجيّة البحث 18

5. نتائج البحث 21

5.1 مشاركة النّساء في ظلّ الهيمنة الذّكوريّة على الحيّز العامّ والقهر القوميّ

5.1.1 الواقع السّياسيّ العامّ والواقع المجتمعيّ

5.1.2 العنف الرّجوليّ والذّكوريّ وجاهزيّة النّساء للتّعامل معه

5.1.3 إدارة العمليّة الانتخابيّة: منظومة ذكوريّة وتكريس للإقصاء

5.2 المبنى العائليّ والطّائفيّ في العمليّة الانتخابيّة

5.3 غياب الأجندة النّسويّة

5.4 عدم توافر الكفاءات

5.5 انخراط الأحزاب في المنظومة الذّكوريّة والعائليّة للانتخابات

6. نقاش وتوصيات 43

7. المراجع 55

1 شكر وتقدير

كلمة شكر وتقدير لا بدّ منها لكلّ من ساهم/ت في إخراج هذا البحث إلى حيز التنفيذ، في مختلف مراحله وإنتاجه باللغتين العربية والإنجليزية. بدايةً، أودّ أن أشكر زميلاتي في العمل في كيان، منى محاجنة، أنوار منصور وراوية لوسيا اللواتي لم يدّخرن أيّ جهد منذ بزوغ فكرة البحث وحتى إصدار هذا التقرير، فقد ساهمن وأخذنَ دورًا رئيسيًّا في تطوير فكرة البحث وتنفيذها وقدّمن الاستشارة في مرحلة كتابة البحث وإتمامه.

كما أشكر كلّ النّساء القياديات العضوات في منتدى «جسور» النسائي القطري لعملهنّ الدؤوب والمتواصل ضمن مشروع تمثيل نساء في السياسة، فإضافةً إلى كلّ ما يقمن به في بلداتهنّ لرفع مكانة المرأة وزيادة مشاركتها السياسية، كنّ جزءًا أساسيًّا من المجموعات الحوارية والاستشارية التي شاركت في نقاش فكرة البحث وأهميتها، وكنّ المحفّز الأوّل لنا لإجراء البحث، لما في ذلك من فائدة تعود عليهنّ وعلى المجتمع عامّةً. وأشكر أيضًا كلّ المشاركين والمشاركات في البحث لتجاوبهم معنا واستعدادهم للمشاركة في المقابلات أو المجموعات البؤرية، رغم حساسية وصعوبة الموضوع وتقديم تجاربهنّ/م بصدق، حتى فيما يتعلّق بأحزابهنّ/م أو بعائلاتهنّ/م، الأمر الذي نقدّره ونثمّنه عاليًا. كما أشكر عرين هواري لتقديمها الاستشارة العامّة ومراجعتها بعض الموادّ.

2 مقدمة

تعمل جمعية كيان على زيادة تمثيل النساء العربيات في عضوية المجالس المنتخبة في السلطات المحلية، من خلال مشروع تمثيل النساء في السياسة العامة وفي مواقع اتخاذ القرار، المرتكز على عمل ميداني مكثف ومنهجي مع النساء تحديدًا ومع شرائح المجتمع عامة، وذلك ضمن مساعيها لتحقيق العدالة الاجتماعية والحدّ من أشكال التمييز كافّةً، ولا سيما التمييز على أساس الجنس. وتنطلق الجمعية من الإيمان بأن مشاركة النساء في السياسة هي أحد أهمّ مشتقّات الحقّ في المساواة، وهو حق إنساني وأساسي في مجتمع ديمقراطي، ومن الاقتناع بضرورة خوض عمل ميداني يرتكز على الاستثمار في الحقل، ويعمل على تطوير نساء قياديات من جهة، وعلى تطوير المعرفة اللازمة حول أوضاع النساء في السياسة العامة والمحلية، من جهة أخرى[1].

تناول بعضُ الأبحاث موضوع تمثيل النساء الفلسطينيات في إسرائيل في السياسة العامة وفي مواقع اتخاذ القرار، وتناول بعضها الآخر موضوع مشاركة النساء العربيات الفلسطينيات في الحكم المحلي[2] في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. وبالإضافة إلى الأبحاث التي أجريت، فقد تناول بعض الأطر والمنظمات المجتمعية القضيةَ من خلال برامج رفع الوعي وإحداث التغيير. لكن، رغم هذه الجهود المبذولة على الصعيدين البحثي والعملي، لم نلحظْ تقدّمًا جدّيًّا وتغييرًا حقيقيًّا في واقع تمثيل النساء في مواقع صنع القرار وفي السياسة عامّةً، وفي السياسة المحلية خاصّةً، ولا تزال النساء يُعانين من الإقصاء في هذا الحيز. من هنا، ولكون مجتمعنا لم يستخلص العبر ممّا قد تمّ بحثه وكتابته حتى الآن ولم يأتِ ببرامج وخطط عمل تضمن إحداث التغيير، فقد ارتأت الجمعية ضرورة مواكبة القضية مجدّدًا والتعمّق في دراستها وبحثها من جوانب لم يتمّ التعمّق بها من قبل، تتمحور في جلب تجارب وأصوات نساء خضن تجربة الترشّح للسلطات المحلية في مقابل جلب تجارب وأصوات رجالٍ خاضوا هذه التجربة أيضا، وإجراء دراسة وتحليل عملي للمعيقات التي تمنع أو تحدّ من ترشّح النساء وانتخابهنّ، وطرح حلول عملية وطرق عمل لإزالة هذه المعيقات. وما نطمح إليه من خلال ذلك هو إنتاج معرفة تحليلية معمّقة ذات فكر وتوجه نسويين نقديين يرتكزان على خصوصية مجتمعنا السياسية والاجتماعية وعلى تجارب النساء أنفسهنّ، ثمّ توظيف هذا كلّه في عملية التغيير الاجتماعي للحد من التمييز والاضطهاد الواقعين على المرأة ولتحقيق المساواة بينها وبين الرجل.

من خلال نظرة إلى الوضع الحاليّ (نتائج انتخابات السلطات المحلية 2013)، نجحت 14 امرأة فقط في الفوز بالانتخابات، أربع منهنّ وفق اتفاقيات تناوب. حتى كتابة هذا البحث، تشغل 9 نساء فقط منصب العضوية في السلطات المحلية، إذ تمّت إقالة عضوة البلدية مديحة رمال، واستقالة عضوات أخريات وفق اتفاقيات تناوب، أو

1 تعمل جمعية كيان، منذ سنوات، على زيادة مشاركة النساء في الحياة العامة وفي السياسة المحلية، بالتوازي مع تطوير قيادات نسائية مؤثرة وفاعلة على المستويين المحلي والقطري، من خلال تطوير وتنظيم العمل المحلي للمجموعات والأطر النسائية المحلية الذي يشمل دورات تمكين وتدعيم، استشارة ومرافقة مهنية وبناء برامج مجتمعية تلبي احتياجات النساء في الحقل من أجل مواجهة المعيقات والتحديات التي تحول دون مشاركتهن في الحياة العامة والحكم المحلي، أو من خلال تطوير العمل مع ومقابل منتدى «جسور» النسائي القطري الذي يضم 40 امرأة ممثلات عن 20 مجموعة نسائية من كافة أنحاء المجتمع العربي، وهو يعمل على مدار أيام السنة لمناهضة التمييز ضد النساء وزيادة مشاركتهن في الحيز العام عمومًا، وفي السلطات المحلية خصوصًا، وذلك من خلال لقاءات دورية وتدريبات مهنية، تنظيم أيام دراسية وحملات إعلامية وبرامج قطرية أخرى. كما شاركت جمعية كيان أطرًا نسوية أخرى في التأثير على المشاركة السياسية للنساء، منها «ائتلاف جمعيات نسوية» الذي عمل على تمثيل النساء في لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، وقد تمّ عام 2008 فعلاً إدخال تمثيل نسائي للجنة المتابعة العليا من خلال زيادة تمثيل الأحزاب. (نجمي يوسف، 2012 : 56). كما شاركت جمعية كيان ضمن ائتلاف عمل على تعديل قانون السلطات المحلية لضمان تمثيلٍ للنساء في انتخابات السلطات المحلية.

2 يُنظر مثلا نعيم، 2015، Daoud, 2009، أبو بكر، 1998.

لأسباب أخرى. يُذكر هنا أنّ عدد النّساء المرشّحات للعضوية في السلطة المحلية، بما في ذلك في المدن المختلطة، قد وصل إلى 165 امرأة من 44 بلدةً، وقد ترشّحت 82 منهنّ ضمن المقاعد الخمسة الأولى، حسب التقسيم التالي: 2 ترشّحتا للمكان الأول، 19 ترشّحن للمكان الثّاني، 24 للمكان الثّالث، 23 للمكان الرّابع و14 للمكان الخامس.[3] هذا، ولم تترشّح لرئاسة سلطة محلّيّة سوى امرأة واحدة فقط هي حنين زعبي التي ترشّحت عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي لرئاسة بلدية الناصرة.

نحن ننظر إلى المشاركة السياسية للنساء كحق ديمقراطي وكواجب وطني ونسوي من الدرجة الأولى، كونها مساحة تمكّن النساء من أخذ دور فعّال ومؤثّر في المجتمع على مختلف المستويات، ومن التأثير على السياسات العامة والقرارات التي تهمّ مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك مكانة النساء، لا سيّما في الوضع الحالي للسلطات المحلية الذي يتّسم بعدم المهنيّة وبالمحسوبية وبسوء التخطيط. تشير البحوث والأدبيّات، عمومًا، إلى أنّ تمكين المرأة في المجالات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة بات أحد أبرز المؤشّرات لتقييم مستوى تقدّم المجتمعات، ولا تكتمل شروط الدّيمقراطيّة واحترام حقوق الإنسان بدونه. ورغم ما أكّده معظم الأبحاث والمعطيات عن تقدم المرأة العربية الفلسطينية وزيادة مشاركتها في بعض المجالات كالتعليم والعمل، إلا أنّ هذا بقي محدودًا ولم يساهم في تحقيق المساواة الكاملة في القضايا السياسيّة والاجتماعية والاقتصادية، وخاصّةً في مشاركتها السياسية وفي وصولها إلى مواقع اتخاذ القرار.

تؤمن جمعيّة كيان بضرورة العيش في مجتمع متنوع، آمن، عادل ومتحرر من التمييز على أساس الجنس، تحظى فيه المرأة العربية الفلسطينية بالفرص المتكافئة بغية تحقيق ذاتها وتولي دور قيادي وفعال في المجتمع، من خلال إحقاق حقوقها على الصعيدين الفردي والجماعي، وبالتالي اندماجها في مواقع اتخاذ القرار. وتعتمد جمعية كيان رؤية شمولية في تحليل واقع النساء العربيات الفلسطينيّات المواطنات في إسرائيل، وترى أنّ من الضرورة التعمق في فهم وتحليل هذا الواقع والتأمل فيما يمكن تعلّمه من خلال الأبحاث، وذلك للاستفادة من نتائجها في تطوير العمل ولتشكّل مرجعية ومصدر معلومات يعزّز فهم الواقع الذي نعيشه، لا سيّما واقع النساء أنفسهنّ، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في وضع خطط واستراتيجيات عمل وأن يثري البرامج والمشاريع التي تقوم بها جمعيّة كيان وجمعيات أخرى من أجل تمكين النساء.

نسعى في هذا البحث إلى فهم المعيقات والتحدّيات التي تحول دون تحقيق تمثيل لائق للنّساء في الحكم المحلي، ليساعدنا ذلك في العمل على رفع تمثيل النساء وزيادة تأثيرهنّ الفعليّ على السياسة المحليّة. يولي البحث أهمية أكبر للبحث المعمّق عن جذور المشكلة، علمًا بأنّنا نتحدّث عن واقع مركّب هو نتاج سيرورة اجتماعية سياسية مرّ بها المجتمع العربي الفلسطيني منذ قيام دولة إسرائيل. فالنساء العربيات يعانين من اضطهاد مضاعف تتشابك فيه مباني القمع لكونهنّ جزءًا من أقلية أصلانيّة تعاني من التمييز المنهجيّ ضدّها ومن إقصائها عن مواقع صنع القرار السياسي،

3 يُنظر جاكي خوري، «الانتخابات في السلطات العربية: النساء تمضي قدمًا»، موقع هآرتس، 2/10/2013.

وبالتالي عن توزيع الحيز العام، ولكونهنّ جزءًا من مجتمع ذكوريّ لا يزال يتعامل مع المرأة بدونيّة ويُقصيها عن مواقع السلطة واتخاذ القرار. ومن هنا، فإنّ محاولة دراسة وفهم وضعيّة النساء عامةً، وقضيّة تمثيلهنّ في الحياة العامة وفي السلطات المحلية العربية خاصّةً، تتطلّب رؤية تتعامل مع مجمل المستويات والعوامل المؤثّرة ضمن السياق السياسي الاجتماعي الذي تعيش فيه النساء العربيات. وفي هذا السياق، فإنّ البحث الذي قمنا به يكشف بوضوح واقع التمييز والتهميش الصّعب الذي تعيشه النساء وحقيقة عدم أخذ الدولة أو المجتمع العربيّ، بمجمل هيئاته ومؤسّساته، مسؤوليّة عن هذا الواقع وعدم السّعي الجادّ لتغييره.

وهنا نؤكّد مرة أخرى على أنّ أهمية هذا البحث تكمن في كونه يعتمد على الإصغاء لأصوات نساء خضن تجربة الترشّح للانتخابات، وفي فهم التجارب التي عاشتها نساء عندما حاولن كسر التابوهات وخرق الحواجز في سبيل تقدم المجتمع والمرأة. يفسح البحث المجال أمام النساء لطرح رواياتهنّ والتّعبير عنها بلغتهنّ وبالطريقة التي يخترنها. ويستفيد البحث أيضًا، كما أشرنا سابقًا، من أصوات وتجربة الرجال الذين خاضوا التجربة ذاتها.

3 التمثيل والمشاركة السياسية للنساء

3.1 مفهوم التّمثيل السّياسيّ والتّمثيل النّسائيّ

االتمثيل لا يعني مجرّد حضور (presence) ممثّلي مجموعات مختلفة، ومن ضمنها النساء، في هيئات تمثيلية، وإنّما يقضي مبدأ التمثيل بضمان حضور جوهريّ ومؤثّر لصوت المجموعات المختلفة في المجتمع، وبإمكانية عقد نقاش وحوار حقيقي فيما بينها في القضايا التي تختلف فيها مصالحها ورغباتها وتطلّعاتها. تفترض المناقشة والحوار الديمقراطي التمثيل السياسي للمجموعات المختلفة، المشاركة في النقاش والحوار، وأن يكون التمثيل حقيقيًّا وذا فاعليّة وتأثير، وذلك تأكيدًا لمبدأ الشراكة والمشاركة الديمقراطية. فالتمثيل الفخري فقط، الذي لا يرقى الى درجة مؤثرة وحقيقية من الشراكة الديمقراطية في الحياة السياسية، ما هو سوى تمثيل صوريّ فاقد للجوهر وللمضمون (جمّال، 2006: 125).

من هنا، فإنّ التمثيل النسائي الذي نصبو إليه في مجالس السلطات المحلية هو ذلك التمثيل الذي يضمن حضور الصوت النسوي القادر على التأثير على أجندات السلطات المحلية وقراراتها وسياساتها بما يتلاءم مع مصالح وقضايا وتطلعات النساء والمجتمع عامة. إن وجود تمثيل فعال ومؤثر للنساء هو أمر يحظى بأهمية خاصة في السلطات المحلية، وذلك لأهمية الصلاحيات والوظائف المسندة في القانون لهذه السلطات ولما لها من تأثير مباشر على جودة حياة النساء ومكانتهنّ في المجتمع العربي.

كما هو معروف فإنّ أهمية التمثيل، من الناحية العملية، لأي مجموعة في أي هيئة تزداد تبعًا لأهمية الصلاحيات والوظائف الموكلة بهذه الهيئة وتبعًا لمدى تأثير هذه الصلاحيات والوظائف على حياة المجموعة ومصالحها. وبالنسبة إلى السلطات المحلية، فإنّ الوظائف والصلاحيات الموكلة بها هي ذات تأثير مباشر ومهمّ على جمهور النساء، إذ تتولى السلطات المحلية أمور التربية والتعليم، الرفاه الاجتماعي، والثقافة. ومع أنّ تمثيل النساء في هذه السلطات كبير من ناحية القوى العاملة، إلا أنّهنّ يُهمَّشنَ في هذه المواقع من ناحية اتخاذ القرار. وإن كنّا هنا لا نفاضل بين مواضيع وأخرى من ناحية أهميتها وتأثيرها على النساء كمسائل التخطيط والبناء والبنى التحتية وغيرها، إلا أنّنا في الواقع الحالي نجد أنّ النساء هنّ مَن يتولّين أمور التربية وهنّ أكثر مَن يهتمّ بأمور الرفاه الاجتماعي وبالاستفادة منها.

بالإضافة إلى أهمية التأثير على المواضيع ذات التّماس المباشر مع قضايا النساء، فإنّ الشراكة الحقيقية والتمثيل المؤثر فعلا للنساء في السلطات المحلية هما ضرورة ملحّة لتغيير الثقافة الذكورية السائدة والطاغية، عن قصد وعن غير قصد، في قرارات وسياسات السلطات المحلية.

وفي هذا السياق، نشير إلى أنّ باحثين عديدين أشاروا إلى أهمية الهوية الثقافية ومنظومة القيم السائدة في المؤسسات والهيئات السياسية، وإلى أنّ المؤسسات السياسية تتّخذ قراراتها وتحدّد سياساتها وفق المفاهيم الثقافية

ومنظومة القيم السائدة في داخلها (March and Olson, 1984). وهذا فعلا ما تطرّق إليه معظم من تمّت مقابلتهم/نّ في البحث، إذ أكّدوا/ن على أنّ السلطات المحلية تسودها ثقافة ذكورية أبوية تنعكس في السياسات وبرامج العمل التي تكرّس الثقافة الذكورية فيها وفي المجتمع عامة، فرغم وجود نساء ممثّلات فيها، إلا أنّها لا تتبنّى قضايا النساء ولا تضع ضمن أجندتها وسياساتها الحدَّ من التمييز ضدّهنّ، ويبقى هذا بمثابة شأن يحظى باهتمام النساء فقط، ويكون تنفيذه رهنًا بوجود نساء في السلطة المحلية. مع هذا، تبيّن خلال البحث مدى أهمية حضور النساء الحقيقي والمؤثر في السلطات المحلية للبدء في المرحلة الأولى من بناء ثقافة أداء عامّة حسّاسة جندريًّا في السلطات المحلية. إذ أكّدت الكثيرات من المشاركات في البحث على أنّ ترشّحهنّ للسلطة المحلية لا يقتصر على رغبتهنّ في المشاركة في اتخاذ قرارات عينية في مواضيع عينية تخص جمهور النساء فحسب، وإنّما على ضرورة إحداث تغيير جوهري وثابت في نمط البنية الذكورية السائدة في السلطات المحلية.

وفيما يخص مفهوم التمثيل الحقيقي والمؤثر لا بدّ من التأكيد على أنّ مشاركة المواطنين في إضفاء معنى عملي على حياتهم، بشكل مباشر أو عن طريق تمثيلهم، يكون لها معنى حقيقي فقط إذا عكست شراكة حقيقية ترتكز على الاعتراف بمواقف واهتمامات فئات المجتمع كافّةً. فالنساء يطمحنَ إلى شراكة حقيقية وعملية.

3.2 التمثيل السياسي للفلسطينيين داخل إسرائيل

قدرة المواطنين الفلسطينيين على التأثير في السياسة الإسرائيلية تكاد تكون هامشية، إذ تحوّل الفلسطينيون بعد النكبة إلى أقلية داخل وطنهم، وفقدوا مع النكبة والتهجير، فضلا عن النسبة الكبرى من أراضيهم وقراهم ومدنهم، المقوّمات الأساسية لوجودهم الثقافي والسياسي. يدّعي الباحث أمل جمّال (جمّال، 2006)، في هذا السياق، بأن المجتمع العربي عالق داخل دائرة تمثيل غير متساوية تسلبه حقه في المشاركة السياسية بمعناها الحقيقي وتفرغها من مضمونها كمشارَكة لمجموعة صاحبة إرادة تقف من أجل حقوقها. ويضيف أن المجتمع الفلسطيني يشارك في الانتخابات وينجح في إدخال أحزاب تمثله وتمثل مصالحه مقابل الدولة والأغلبية اليهودية. ومنذ التسعينيات أقام منظّمات مجتمع مدنيّ تسعى إلى تلبية احتياجاته وتمثيل مصالحه أمام المؤسسة، ولكنّ مكانة الأحزاب والمنظمات العربيّة أقل من حيث التأثير من تلك اليهودية، إذ لم يشارك العرب في مواقع صنع القرار. ففي معظم سنوات الدولة لم يمثَّل العرب في الحكومات الإسرائيلية إلا في حالات قليلة جدًّا، ولم تكن الأحزاب العربية شريكة في الائتلاف الحكومي، وبالتالي فهم غير شركاء في القرار حول كل ما يتعلق بمؤسسات الدولة، وتسيطر عليها بشكل حصري الأغلبية اليهودية. ويؤكّد جمّال بأنّ اللامساواة لم تكن نتيجة لسياسات حكومية أو قرارات بيروقراطيّة معينة، وإنما هي نابعة عن الفرضيات الأساسية لقيادة الدولة والأغلبية اليهودية ومن فهمهم لمعنى تعريف إسرائيل كدولة يهودية، بناء على التعريف الصهيوني الذي يشكل منبع اللامساواة.[4] ويدّعي جمّال كذلك بأن تضافر الطابع اليهودي للدولة مع الهيمنة الكاملة للأغلبيّة اليهودية على المؤسسات التمثيلية لا يتجاهل فقط حق الفلسطينيين الجماعي كأقلية قومية وإنما يفرغ

4 ويشير أيضًا إلى أن إسرائيل قامت، في مواجهة العمل السياسي العنيد للمواطنين العرب، بإضافة مبادئ أساسية للعمل السياسي ذات بعد قانوني دستوري يهدف إلى تفريغ المشاركة السياسية الفلسطينية البرلمانية من مضمونها، منها، مثلا، التعديل ذو الرقم سبعة أ لقانون أساس الكنيست والذي ينص أحد بنوده على منع أي قائمة أحد أهدافها إلغاء دولة اسرائيل كدولة يهودية من المشاركة في الانتخابات البرلمانية (جمّال، 130:2006).

المشاركة السياسية من معناها (جمّال، 2006: 125 - 140). يؤكّد أسعد غانم هذه النقطة أيضًا مدّعيًا بأنّ السياسة البرلمانية للفلسطينيين داخل إسرائيل غير مؤثرة بسبب انتمائها الإثني، فإسرائيل هي دولة إثنية ترى نفسها ملتزمة بخدمة احتياجات الأغلبية اليهودية بدلاً من خدمة مواطنيها. ويرى غانم أن دمقرطة إسرائيل وجعلها دولة لجميع مواطنيها، رغم كون ذلك تغييرًا جذريًّا، هما الطريق الوحيد لجعل إسرائيل دولة طبيعية. وإلا فسوف يزداد الوعي لدى الأقلية العربية بمحدودية إمكانية عملها السياسي وسوف تفكر في طرق غير تقليدية من أجل تحقيق المساواة، بما فيها العنف (Ghanem, 2010: 22-59). ويضيف عدنان نعيم في دراسته عن التمثيل السياسي للمرأة الفلسطينية في الداخل مجموعة من الأسباب الإضافية التي يرتبط بعضها بالمجتمع العربي، كبنيته الاجتماعية، دور المؤسسة الحاكمة في المحافظة على البنية الذكورية للمجتمع العربي، التطرف الديني والانتهازية والمصلحية (نعيم، 2015).

إنّنا وإذ نشارك المجتمع الفلسطيني في المطالبة بحقوقه الكاملة في الدولة، فإنّنا نتساءل هنا لماذا تحظى مطالبة إسرائيل بالشراكة الكاملة للفلسطينيين كمواطنين وكأقلية قومية بموافقة وتقدير، بينما لا ينعكس ذلك في مطالبة المرأة الفلسطينية بحقوقها في المشاركة السياسية وفي التمثيل داخل مجتمعها، وإن احتُرِمتْ تلك المطالبة فهي تعبّر عن احترام صوري لا يرافقه العمل على إجراء تغيير حقيقي وجذري مستدام.

3.3 السلطات المحلية العربية: واقعها، أداؤها وطرق انتخابها

تشير الإحصائيات إلى أن نسبة مشاركة الأقلية العربية في إسرائيل في الانتخابات المحلية تعتبر عالية جدًّا مقارنة بنسبة مشاركتها في انتخابات الكنيست، إذ تصل هذه النسبة أحيانًا إلى 90%. تدلّ هذه النسبة على أهمية السلطات المحلية لدى المجتمع العربي. فكما رأينا أعلاه، إن قدرة المواطنين العرب على التأثير في السياسة العامة هامشية جدًّا، وبالتالي فإنّ السلطة المحلية هي المكان المركزيّ للتأثير ولممارسة النفوذ. يُضاف إلى هذا الضّغط العائليّ على المشاركة في التّصويت، حتى وإن كان ابن العائلة مقيمًا فعليًّا خارج القرية منذ سنوات.

يشير استطلاع مركز مدى الكرمل حول السلطات المحلية (خوري-صباغ، 2004) إلى أنّ سوء أداء السلطات العربية لا يعود إلى قلة الموارد المالية التي تعاني منها تلك السلطات فحسب، بل يتعدى ذلك ليشمل معايير وطرق انتخابها. تدعي الباحثة أريج صباغ بأن الانتخابات في المجتمع العربي تدار، في الغالب، على أسس عائلية/طائفية/حمائلية. إذ يشير الاستطلاع إلى أن هذه الانتماءات شكلت عاملا حاسمًا في التنافس على رئاسة وعضوية السلطات المحليّة، وأنّ هذه الظاهرة هي استمرار للتوجّه الذي بدأ في الثمانينات والذي تميّز بتراجع القوى السياسية الحزبية لمصلحة القوائم المحلية-الحمائليّة (خوري-صبّاغ، 2004: 11).

وتشير مها التاجي (التاجي، 2012) إلى أن استراتيجيات الأحزاب السياسية العربية أو الأحزاب الفاعلة في المجتمع العربي بشأن التعامل مـع الحمائل متباينة ولكنها ذات نتائـج مماثلة. حيث تبنت الأحزاب السياسية استراتيجيات تقضي إمّا بالتعامل المباشر مع الحمائل وإمّا بالتعايش معها، وهذا الامر ترك الباب مفتوحًا أمام قادة الحمائل لمواصلة

لعب دورهم في الانتخابات المحليـة متجاهلين الطّموحـات القومية للأقليـة العربية ككلّ (التاجي، 2012).

نشير هنا إلى أنّ التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على مبنى القرى العربية منذ الانتداب الإنجليزي، وتكرّست بعد قيام الدولة، أدّت إلى تقوية البنى التقليدية القائمة، وعلى رأسها الحمولة، في إدارة السلطات المحلية. تشير نهلة عبدو (Abdo-Zobi, 1987) إلى دور سلطات الانتداب في تحويل مؤسسة المخاتير والدور التقليدي للمختار كممثل عن عائلته أمام السلطات، وهو أكبر أفرادها عمرًا، ليصبح ممثلا لحكومة الانتداب أمام السكان المحليين ومعينًا من قبلها. لاحقًا، كرّست إسرائيل هذا الأمر، ما أدى إلى هدم البنية التقليدية للحمولة واختيار قيادات غير شرعية معينة من إسرائيل لخدمة مصالحها. هذا الأمر أثّر على مكانة المرأة، فمع فقدان الأرض والتهجير بعد النكبة شهدت العائلة العربية تغيرات، منها انتقال الدور الإنتاجي ليصبح للرجل وحده دون المرأة التي كانت عاملة ومنتجة قبل النكبة، وتكريس المبنى الاجتماعي، وبالتالي تقوية المبنى الذكوري للعائلة، وإعادة بعض المفاهيم، من بينها "العرض"، وربطه بسلوك المرأة (Abdo-Zubi,1987:29-41). في تحليله لنتائج انتخابات 1998 أشار أسعد غانم إلى ازدياد قوّة الحمولة، وتوقع أنه في حال استمرار هذا النهج فإن الحمولة ستواصل زيادة قوّتها في المستقبل، وسيستمر العرب في التصرّف سياسيًّا على أنهم مجتمع مكوّن من مجموعات منفصلة وأفراد، وليس على أساس أنهم أقلية قومية واحدة[5].

3.4 المشاركة السياسية للنساء الفلسطينيات

شاركت المرأة الفلسطينية في الحياة العامة في فلسطين قبل النكبة. كانت المرأة شريكة في العمل المنتِج في القرية وفي المدينة الفلسطينية (حسن، 2008 ميعاري، 2015 ,Abdo, 1987)، وكانت فاعلة في النضال من أجل حقوق النساء وكذلك في النضال ضد الانتداب الإنجليزي والحركة الصهيونية (Fleischman, 2000، عبد الهادي، 2005)، إلى أن حلّت النكبة وما تبعها من تهجير الأغلبيّة العظمى من الشعب الفلسطيني وهدم المؤسسات الثقافية والسياسية، ومن بينها الأحزاب والأطر النسائية التي ناضلت وعملت النساء داخلها.

تشير الباحثة د. خولة أبو بكر في هذا السياق إلى أن النساء الفلسطينيات في إسرائيل كنّ، غالبًا، شريكات فعليّات إلى جانب الرجال في النضال السياسي والعسكري ضد الانتداب البريطاني وفي مرحلة ما بعد قيام دولة إسرائيل، ولكنّ نشاطهنّ لم يُعرَف كعمل سياسيّ كما اعتبر نشاط الرجال. كما تشير إلى أن الطابع السياسي القومي للعرب في إسرائيل كان يمس جميع مجالات الحياة، وعليه لا يمكن الفصل بين العمل السياسي المباشر للنساء وبين مساهمتهنّ في العمل الاجتماعي (أبو بكر، 1998).

تجدر الإشارة هنا إلى أن تكريس المبنى الذكوري من قبل السلطات الإسرائيلية منذ إقامة الدولة، كما هو مذكور أعلاه، ساهم كثيرًا في إقصاء النساء عن الحيز العام وزيادة تعرّضهنّ لسيطرة الرجال في عائلاتهم. نذكر هنا أنّ الاعتداءات

5 أسعد غانم في مقابلة مع صحيفة الصنارة في 27 تشرين الثاني 1998، مقتبس لدى: داوود، 2005: 23).

والمضايقات التي كانت تتعرّض لها النساء من قبل الجيش الإسرائيليّ بشكل مقصود وممنهج أدّت، في الغالب، إلى معارضة الأهل مشاركة النساء في العمل السياسيّ وانخراطهنّ في النّضال، إذ إنّ تعرّض النساء للاعتداءات والمضايقات هو بمثابة أمر منافٍ للعادات والتقاليد المجتمعية.

تشير الباحثة سهير أبو عقصة - داهود في دراستها حول المشاركة السياسية للنساء في السياسة المحلية منذ عام 1950 ولغاية 2003، إلى أنّه منذ الانتخابات الإسرائيلية الأولى للسلطات المحلية ولغاية 1993 كان عدد النساء اللواتي انتخبن كعضوات في السلطات المحلية ثماني عضوات، لترتفع هذه النسبة بين الأعوام 2003-1998 إلى عشر نساء، لكن دون أي تغير جوهري في التمثيل يدلّ على الالتزام بتمثيل النساء، وإنما على استخدامهنّ، إذ في الفترة الأولى شاركت النساء في السلطات المحلية دورة كاملة أو دورتين، بينما في الفترة الثانية شاركن لفترات مشروطة عن طريق التناوب أو في أعقاب استقالة أو وفاة المرشّح الذي قبلها. وتشير إلى ثلاثة أسباب، تمّت الاشارة إلى اثنين منها سابقًا في سياق تحليل التهميش السياسي للأقلية الفلسطينية من التمثيل، وهي تهميش الأقلية سياسيًّا، الأمر الذي يزيد من وزن الحَمولة، والثاني هو البنى الاجتماعية التقليدية، وأمّا السبب الثالث الذي تشير له داهود فهو كون المرأة نفسها عائقًا أمام تمثيلها لأسباب عدّة. وتدّعي داوود أنّ المشكلة لا تكمن في كلّ سبب على حدة وإنّما في ترابط الأسباب معًا (داهود، 2005).

وحول آراء المجتمع الفلسطيني في إسرائيل في ما يتعلق بمشاركة النساء في العمل السياسي[6] في ظل ما أسمته الصراع القومي والعقلية الذكورية، تشير الباحثة هنيدة غانم إلى أن السياسة تعتبر عملا للـ"رجال" وحيزًا ذكوريًّا والنساء اللواتي يدخلنه يواجهن عقبات، فمع تشابك الحمائلية، القومية والثقافة الأبوية، تتحول النساء إلى احتياطي أصوات وبالتالي تدعم ولا تشارك (غانم، 2005: 148-146). ورغم ذلك تقول إن 78% من المستطلَعين في البحث الذي أجرته عبّروا عن تأييد كبير لمشاركة النساء في العمل السياسي والاجتماعي، فيما عبّر 22% عن معارضتهم الشديدة، ولكنها تضيف أنه مقابل إيجابية هذا المعطي، فإن الموقف من إبقاء القيادة السياسية للرجال كان مختلفًا، إذ أبدى 54% من الرجال المستطلَعين موافقتهم الشديدة على ذلك. بينما أبدى 74% من الرجال المستطلَعين استعدادهم للتصويت لقائمة انتخابية ترأسها امرأة. وتعزي غانم الاختلاف في مواقف الرجال إلى أن المجتمع على استعداد لتقبل بعض التغييرات، لكنه ما زال رافضًا لتحويل هذا التغيير إلى تغيير جوهري في البنية الأبوية (غانم 2005: 148).

ولو نظرنا إلى السنوات الأخيرة لوجدنا أنّ نتائج الانتخابات المحلية في إسرائيل عام 2013 تشير إلى أنّ نسبة المشاركة في البلدات العربية في التصويت بلغت 87%، وكانت نسبة المشاركة في بعض البلدات العربية بلغت أكثر من 90%، مثل كفر قرع التي وصلت نسبة التصويت فيها إلى 94% (وفق معطيات وزارة الداخلية، 2013). على الرغم من هذه المشاركة العالية جدًّا، إلا أن مشاركة المرأة العربية في عضوية ورئاسة السلطات المحلية لا تزال متدنّية جدًّا. ففي انتخابات 2008، وصلت ستّ نساء فقط، من أصل 149 مرشّحة. بعد انتخابات 2008، تعززت الآمال والتطلّعات

6 هذا جزء من بحث شامل كمي ونوعي للواقف من قضايا وحقوق المرأة الفلسطينية في إسرائيل، شمل 1200 مستطلَع، 36 مقابلة و9 مجموعات بؤرية. (غانم، 2005).

لإمكانية حدوث تغيير في تمثيل نساء في انتخابات السلطات المحلية القادمة، أي عام 2013، إلا أنّ نتائج انتخابات 2013 لم تحدث تغييرًا ملحوظًا.

تؤكّد المعطيات أعلاه أنّ مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي من خلال تمثيلها في السلطات المحلية، وإنْ سجّلت بعض التقدّم البسيط وغير المؤثر، لا تزال متدنية جدًّا، وهو ما يستدعي متابعة الفحص والبحث لفهم جذور المشكلة وطرح بدائل مناسبة للتعامل معها.

إن قلة مشاركة النساء في الحياة السياسية العامة لم تنعكس من خلال نسبة مشاركتهنّ في التصويت للسلطات المحلية العربية، وتؤكد على هذا نسبة التصويت العالية جدًّا بين الرجال النساء على حدّ سواء في الانتخابات المحلية، وذلك بخلاف نسب التصويت للكنيست. إنّ المشاركة الفعالة للنساء في عملية الانتخاب والتصويت في الانتخابات المحلية لم ترقَ إلى درجة المشاركة الفعالة بمفهوم الترشّح للانتخابات. على الرغم من سطوة المنظومة الحمائلية في انتخابات السلطات المحلية ورغم طابعها المتجذر الذي يفرض على المرأة أنماطًا محدّدة من التصويت، كالتصويت لصالح عائلة زوجها، إلا أنّ النساء أظهرنَ وكالة ذاتية وقدرة نسبية على المناورة حتى في ظل هذه المنظومة، إذ تدّعي في هذا السياق الباحثة تغريد يحيى-يونس (يحيى-يونس، 2015: 229-203) في دراستها حول الولاء السياسي المحلي للنساء والذي يركز بشكل خاص على النساء "الغريبات"، أي اللواتي يأتين من عائلة مختلفة عن عائلة الزوج، بأن الخطاب حول هؤلاء النساء يكشف المفارقة بين هامشيتهنّ من ناحية، وبين نَسْب القدرة لهنّ في أنّ باستطاعتهنّ حسم المعركة الانتخابية بأصواتهنّ، إذ تشكل "الغريبات" 80% من نسبة الزوجات في أوساط الرجال المصوّتين. يتجلى في هذه المعركة التناقض بين الولاء بالولادة مقابل الولاء بالزواج. وتشير يونس إلى أن النساء يخلخلن من خلال تصويتهنّ الفكرة السائدة حول نقص الوكالة لديهنّ. ففي حين أنه من المتوقع أن تصوت المرأة إلى جانب عائلة زوجها، فإن درجة المناورة التي يعزيها الرجال للنساء في التصويت هي أقل بكثير من تلك التي تعزيها النساء لأنفسهنّ. وتدّعي يونس بأن النساء قادرات على ممارسة خروق انتخابية، إذ إن النسبة الأكبر من النساء المتزوجات من خارج عائلاتهن يشكّلن المخالِف الأكبر لمعايير السلوك الانتخابيّ ويتحدّين النظام الانتخابي الحمائليّ.

تدّعي استطلاعات الرأي بأنّ هناك أغلبيّة عظمى من الرجال الذين ينظرون بإيجابية لترشّح النساء لعضوية السلطات المحلية، لكن تجدر الإشارة هنا إلى المفارقة بين مواقف المجتمع العربي "الإيجابية" من موضوع ترشيح النساء لعضوية ورئاسة السلطة المحلية وقدرتهنّ على إدارتها وبين النسب المتدنية جدًّا لهذه المشاركة في أرض الواقع. لقد أشار أحد الاستطلاعات إلى أنّ 82% من المستطلعين/ات العرب عبّروا عن تأييدهم لترشيح امرأة لعضوية السلطة المحلية، وإلى أنّ 69% منهم عبروا عن تأييدهم لترشح امرأة لرئاسة السلطة المحلية، كما عكست النتائج توجّهًا مشابهًا فيما يتعلق بمن لديه الكفاءات في إدارة السلطة المحلية (صباغ-خوري، 2004: 19).

إذا كانت نتائج هذا البحث تعكس الحقيقة، فإن هذا يعني أنّ مواقف مجتمعنا تؤيد وجود نساء في السياسة المحلية،

ما يطرح السؤال عن مصدر الفجوة بين المواقف وبين ما يحصل على أرض الواقع. سنحاول في هذا البحث فهم وتحليل هذه الفجوة من خلال الوقوف على العوامل التي تمنع ترجمة المواقف الإيجابية إلى نتائج ملموسة ومن خلال التطرق إلى المعيقات والصعوبات العملية أمام ترشح النساء في الانتخابات المحلية.

كما سيتبيّن لاحقًا، فإن البحث أكد على الفجوة الكبيرة بين التصريحات التي أطلقها الرجال حول مواقفهم تجاه حضور النساء وقضاياهنّ في العمل السياسي المحلي وبين ما يحصل على أرض الواقع. وينعكس هذا في غياب أجندات نسائية ونسوية تقريبًا لدى جميع المشاركين في الانتخابات، وكذلك في العدد الضئيل من النساء اللواتي انتُخِبن في نهاية الأمر لمجالس السلطات المحلية.

4 منهجيّة البحث

تسعى هذه الدراسة إلى فهم المعيقات والتحديات التي تحول دون تحقيق تمثيل لائق للنساء في الحكم المحلي، وسوف تحاول بشكل خاص فهم المعيقات التي تمنع النساء من الترشح أو تجعلهن مترددات في ذلك، الصعوبات التي تعيشها النساء المترشحات خلال المعركة الانتخابية وانعكاساتها على إرادتهنّ في الاستمرار، والتحديات التي تمرّ بها مَن نجحن في الوصول إلى عضوية السلطة المحلية خلال عملهن وتعاملهن بدورهن مع هذا الأمر. تسعى هذه الدراسة، أيضًا، ومن خلال تجارب النساء والرجال، إلى محاولة فهم مَن يتحمّل المسؤولية عن تهميش وإقصاء النساء في السياسة المحلية، وما هي الحلول التي من الممكن طرحها من أجل رفع نسبة تمثيل النساء وتعزيز قدراتهن على التأثير الفعلي. نحن في كيان تهمّنا هذه النتائج بشكل خاص لنعرف كيف نطور عملنا تجاه هذه القضايا.

تعتمد الدراسة على منهجية البحث النسوي النوعي الذي يولي أهمية كبرى لأصوات النساء ويراهنّ شريكات في البحث، ولا يكتفي برصد تجاربهن وإنما يصغي إلى قراءتهنّ الخاصة وتحليلهنّ لتلك التجارب. لهذا، فهو يعتمد على مقابلات مع نساء خضن تجربة الترشّح للسلطات المحلية، سواء وصلن إلى عضوية السلطة المحلية أو لم يصلنَ إليها. يستعين البحث كذلك، ولغرض المقارنة، بمقابلات مع رجال خاضوا التجربة ونجحوا في الوصول إلى عضوية أو رئاسة السلطة المحلية. تناول هذه الأصوات بالدراسة والتحليل يمنح البحث مصداقية عملية في الوقوف على مجمل الجوانب والعوامل المعيقة وفي عرض الحلول العملية للتعامل معها وإزالتها. كذلك، فإنّ الدراسة، وإذ تحاول فهم المعيقات التي تقف أمام النساء، فهي تنظر أيضًا إلى الرجل كنوع اجتماعي يجب فهم تجربته والتحدّيات التي يعيشها ضمن نفس المنظومة البطريركية التي تقمع الرجال أيضًا، ولا سيما حين اشتباكها مع مباني قهر أخرى كالقوميّ والطبقيّ، وهذا لا يلغي حقيقة تمتّع الرجال بامتيازات قد لا تتمتّع بها النّساء. نحن في كيان نؤمن بأنّ دراسة أيّ جانب يتعلق بحقوق النساء يبدأ من الحقل ومن خلال الاستماع إلى النساء أنفسهنّ وأخذ تجاربهن والعوامل المعيقة من وجهة نظرهنّ كمنطلق أساسيّ في وضع برامج عمل ومقترحات قابلة للتنفيذ لتغيير الواقع. وفي سياق التمثيل المناسب للنساء في الحكم المحلي وللتعمّق في بحث المعيقات، كان لا بدّ من التطرّق إلى تجارب الرجال ووجهة نظرهم في موضوع ترشّح وانتخاب نساء لعضوية مجالس السلطات المحليّة.

يأتي هذا البحث، ضمن مشروع تمثيل النساء في السياسة، كمحاولة للتّعمّق في وضع النساء الفلسطينيات في كل ما يتعلق بتمثيلهنّ في السلطات المحلية العربية في البلاد. يعتمد البحث منهجيّة البحث النوعيّ النسويّ، وهو يستند إلى:

1. مجموعات بؤرية شملت أعضاء ورؤساء مجالس محلية، ناشطين وناشطات في العمل الاجتماعي والسياسي ورجال ونساء خضن تجربة الترشح للانتخابات ولم ينجحوا. لقد قمنا بعقد ورشتين، واحدة في عسفيا والثانية في عرّابة. تنبع أهمية المجموعات البؤرية من إيماننا بضرورة إسماع الأصوات المختلفة من خلال نقاش مباشر وصريح بين الأطراف

المجتمعة، إذ إنّنا نعتقد بأنّ الديناميكيّة في المجموعة قد تبرز مواضيع لا تبرزها المقابلات الشخصية ولا تظهرها الأبحاث المبنية على التركيز المباشر على مجموعة دون سواها.

2. مقابلات شخصية معمقة مع نساء ورجال خضن تجربة الترشح لانتخابات السلطات المحلية. رأينا بهذه الآليّة طريقة مناسبة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث وعرض التجارب والمواقف مع ربطها ما بين الحيز الشخصي والعام، خاصة في ظل النقص الكبير في توثيق التجارب النسائية أو حتى تجارب الرجال ونظرتهم لموضوع البحث. شملت المقابلات 16 مقابلة مع نساء كانت لهنّ تجربة في الترشح لانتخابات السلطات المحلية، 5 منهنّ نجحن في الوصول إلى عضوية المجلس. كما تمت مقابلة 14 رجلاً، منهم: 4 رؤساء سلطات محلية و10 أعضاء سلطات محلية. وقد شمل التوزيع الجغرافيّ للمشتركين/ات في البحث مختلف أرجاء البلاد، مع ضمان وجود مشاركين من قرى ومدن عربية، مدن مختلطة ومجالس إقليميّة.

من المهمّ الإشارة إلى أن البحث، ولكونه بحثًا نوعيًّا، لا يهدف لأن يكون تمثيليًّا، وبالتالي فهو يعرض واقعًا لا يدّعي أنه يمثل كل النّساء الفلسطينيات اللواتي يدخلن المعترك الانتخابي، ولكن هو يأتي بصوت من المهم الإشارة إليه، ويطرح قضايا قد تعكس ما تمرّ به نساء كثيرات خضن المعركة الانتخابية في قرى ومدن مختلفة، بما فيها المدن المختلطة.

5 نتائج البحث

يعتمد هذا القسم من البحث على المقابلات التي أجريناها مع النساء والرجال الذين شاركوا في البحث وعلى الورشات البؤرية التي قمنا بإجرائها مع نساء ورجال ناشطات/ين في العمل الاجتماعي والسياسي، أعضاء ورؤساء مجالس محلية ونساء ورجال ترشّحوا للانتخابات ولم ينجحوا. وسنستعرض هنا أهمّ النقاط التي أفرزها البحث فيما يتعلّق بالعوامل التي تؤثر سلبًا على اشتراك النساء وتمثيلهنّ في الحكم المحلي.

5.1 مشاركة النساء في ظلّ الهيمنة الذكوريّة على الحيز العام والقهر القومي

5.1.1 الواقع السياسيّ العام والواقع المجتمعيّ

تعتقد النساء اللواتي شاركنَ في البحث أنّ ذكورية وتقليدية المجتمع العربي اللتين تكرّسان العادات والتقاليد المجتمعية، وتقفان عائقًا أمام تحقيق العدل الاجتماعي والمساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة، هما بمثابة عاملين أساسيين مؤثرين على السياسة المحلية وعلى مبنى الأحزاب والقوائم العربية وعلى طريقة اختيار المرشحين/ات، وبالتالي على إقصاء النساء من التمثيل في السلطات المحلية. لقد تطرّقت المشاركات في البحث إلى عدّة مستويات من التمييز تنجم عن المجتمع وخاصيته الثقافية، والتي تؤثر في الغالب سلبًا على تمثيل النساء، وذلك مع التطرق إلى الوضعية السياسية للمجتمع الفلسطيني كأقلية أصلانية مضطهدة من قبل دولة إسرائيل.

أشارت النساء إلى أنّه نتيجة لمحدودية الموارد التي يسيطر عليها المواطنون العرب بسبب سياسات الدولة، فإنّ التنافس على مقاعد السّلطة المحلية ومواردها يزداد بشكل كبير. كما أشرن كذلك إلى تذويت النّساء للمكانة التي أعطيت لهنّ من قبل المجتمع، وبالتالي فحين تتوجّه النساء للتصويت قد لا يرينَ في النساء الأخريات خيارًا ويصوّتن للرجال، معتبرات أنّ النساء لا يسعين بشكل كافٍ للوصول إلى الحيز السّياسيّ.

في هذا الصدد تقول سمر[7] (مرشّحة عن قائمة تحالف أحزاب وقائمة عائلية):

> «نحن نعيش واقعًا أعوج، مجتمع يعرج لأن رجلاً واحدة غير موجودة!، مجتمعنا ذكوري يغيّب ويقصي النساء في عدة مجالات وبشكل مقصود، وعندما نتحدث عن السلطات المحلية فإن الإقصاء أشد وأقوى، لأن «الكعكة» صغيرة بطبيعة الحال والمنافسة عليها قوية وما من مجال لفتح باب المنافسة أمام النساء على حساب الرجل، وتصبح السلطة المحلية مساحة مريحة للرجال، خاصة أن النساء ذوتن مفهوم أنهن

7 جميع الأسماء في البحث هي أسماء مستعارة

«ضلع قاصر» وتبنين العيش ضمن فكرة «الحيط الحيط ويا ربي السترة»، وابتعدن عن خوض هذه المنافسة أو أقنعن أنفسهن بأنها مناسبة أكثر للرجال».

وتضيف سمر:

"واقع النساء في المجتمع العربي مركب، فمن ناحية المجتمع ذكوري من الدرجة الأولى وما زال تقسيم الأدوار بين النساء والرجال تقليديًّا، ومن ناحية أخرى فإن النساء ذوّتن قيم وتقاليد المجتمع وهن يتصرفن بما يتلاءم معها، كما إن النساء يعانين من قضايا أخرى بسبب تمييز واضطهاد الدولة خاصة في مجال العمل، الأمر الذي يضع النساء في ضائقة اقتصادية قاسية في ظل عدم انخراطهن في سوق العمل وتعلقهن بالعائلة، وهذا يرسخ الإقصاء في الساحة السياسية».

وتتّفق ريم مع مشارِكات أخريات بشأن دور المرأة في هذا، وتقول:

«ينقصنا وعي النساء في قضية أهمية وجود تمثيل نسائي في السلطات المحلية، أضيفي إلى ذلك أن معظم النساء ذوتن الوضع القائم كأمر مفهوم ضمنًا يقع ضمن المسلمات، وهذا يعكس وضعية مجتمعنا الذكوري التقليدي ووضع نسائنا فيه، حيث إننا، كنساء، لم نعمل بشكل ممنهج ومنظم ولم نعمل كل ما بوسعنا للوصول للسياسة وكثيراً ما نفضل تركها للرجال. مهم أن أوضح أن المرأة بحاجة لدعم ومساندة من العائلة المصغرة على الأقل، وفي حال عدم توفر الدعم اللازم فإن الأمر يصعّب جدًّا إمكانية خوض المرأة التجربة ويضع أمامها المزيد من التحديات والصعوبات. بالنسبة لي فإن الدعم الكامل الذي حظيت به من زوجي وأولادي ومن العائلة الموسعة سهّل عليّ كثيراً ووقف حاجزاً منيعًا أمام أصوات رجعية ذكورية وتقليدية».

كما تحدّثت نساء عن الفجوة ما بين التصريحات المؤيدة لوجود نساء في السياسة المحلية وما يحصل على أرض الواقع، الأمر الذي يؤكد ان مجتمعنا ما زال تقليديًّا ذكوريًّا في مواقفه وممارساته، ويرى أن العمل السياسي حكرٌ على الرجال. وتحدثت النساء هنا عن المجتمع بكامله، بمن في ذلك نساء يحملن نفس الفكر ويتبنّين نفس المواقف تجاه النساء كما الرجال. في هذا السياق تقول سعاد (مرشحة عن قائمة حزبية):

«عند ترشّحي في القائمة، رغم أن المكان غير مضمون، حظيت بتجاوب ممتاز من قبل البيئة القريبة، إن كان على صعيد العائلة، الأصدقاء أو المعارف. لم أواجه أي معارضة أو تحفظ، حتى أن البعض تحفظ من كوني في المكان الرابع بدل الثاني. لكن، وللأسف، مجتمعنا منافق، تصريحاتهم تتلاشى عند التصويت على أرض الواقع. ممكن أن بعض الناس غير مستقلين بقراراتهم ويخضعون في النهاية للمجتمع ويصوتون بشكل تقليدي. ومن الممكن أن الناس يصوتون حسب مصالحهم وأنا أتيت لأخدم كل البلد وليس أجزاء منه».

من خلال المقابلات التي أجريت مع الرجال برزت أصوات تتفق بشكل كامل مع النساء بأن مجتمعنا ذكوري وتقليدي ويعيق تمثيل النساء وأنه يجب العمل على تغيير المجتمع والمنظومة الذكورية المسيطرة فيه:

«مجتمعنا مجتمع ذكوري أبوي، يعطي للرجل أكثر من المرأة ويضعه في مرتبة أعلى، في كل المستويات، فمثلا داخل العائلة لا يقبل وجود قائدات سياسيات، وتبقى مساحات السيطرة والسلطة حكرًا على الرجل في كل المجالات، وخاصة السياسية».

وبرزت أصوات أخرى تتفق بشكل جزئي فقط مع النساء، حيث يؤمن أصحاب هذه الأصوات بأن هناك فرقًا بين أدوار الرجال وأدوار النساء في مجتمعنا، وهذا برأيهم أمر طبيعي، فهناك أمور لا يمكن للمرأة أن تقوم بها، ولذلك من الصعب أن تقوم امرأة بدور رئيسة أو عضوة مجلس، وذلك أخذًا بعين الاعتبار لطبيعة وظيفة العضو أو الرئيس على أرض الواقع. فمثلاً، قال ساهر:

«في مجتمعنا يوجد تحديد للحيز الذي يمكن أن تشارك فيه النساء مقابل الرجال، فمثلا لا يمكن للنساء التواجد في الشارع لمتابعة أعمال البنى التحتية أو تعبيد الشوارع، فهذا حيز تابع للرجال، لا يمكن للمرأة التواجد في كافة المجالات أو أن تقوم بكل الأدوار، أي امرأة تقبل أن تتواجد في الشوارع طيلة اليوم لمراقبة الأعمال؟ أنا شخصيًا لا أقبل أن اطلب من عضوة بلدية أن تقوم بهذا، وجود المرأة ممكن ضمن الضوابط الاجتماعية والعادات والتقاليد، وأينما وجد مجال ضمن هذا فأنا أول من يدمج النساء».

كما برزت أصوات من الرجال تطرقت إلى تأثير كون المجتمع العربي أقلية قومية مضطهدة في السياسة المحلية وفي

تمثيل نساء في السلطات المحلية. وفي هذا الخصوص يقول جمال:

«لا يمكن فصل قضية تمثيل النساء في السلطات المحلية عن فهم علاقة العرب مع الدولة ومؤسساتها وعن إمكانيات التأثير فيها وذلك طبعًا في ظل مجتمع ذكوري تقليدي، فلأن العرب يعانون من عدم تمثيلهم في السياسة العامة ومن عدم قدرتهم على التأثير، تبقى السلطة المحلية بالنسبة لهم منفذًا سهلا من أجل السيطرة والنفوذ والتأثير على مجريات الأمور محليًا، وتحقيق المصالح الشخصية غالبًا، وهذا طبعًا يقف عائقًا أمام النساء، لأن الرجال يستصعبون (غير مستعدين) التنازل لصالح المرأة، وهذا يعود أيضًا إلى عدم فهم مجتمعنا لأهمية وجود نساء ممثلات، ويبقى فرض الهيمنة الذكورية هو المسيطر».

تشير النساء المستطلَعات إلى أن أحد تفسيرات تردّدهن السابق في المشاركة مرتبط بعدم وجود رغبة حقيقية لدى القائمة لتمثيلهنّ وعدم وضع الموضوع على سلّم أولويّات القائمة والتعامل معه كأمر مبدئي. تحدّثت النساء أنّه في القوائم التي شملت نساء، غالبًا ما كان الحديث عن وجود شكلي تجميلي للقائمة. إذ أدرك بعض القوائم أنّ موضوع تمثيل النساء أصبح موضوعًا مركزيًّا على مستوى الرأي العام وأنّه من غير المقبول أن ترفض أو أن تأتي بتصريحات معارضة له، وأنّ هذه فرصة من الممكن استغلالها لجلب المزيد من الأصوات غير الطائفيّة أو غير العائلية وذات الفكر المتنوّر. وقد أكّد هذا التوجّه معظم الرجال الذين تمت مقابلتهم خلال البحث، إذ قال ساهر عن الموضوع:

«اليوم، كل مرشح رئاسة أو رئيس قائمة عضوية يبحث عن امرأة تزيّن قائمته. يتعاملون مع المرأة كصورة. أنا أيضًا أفكّر، في حال ترشّحتُ مرة أخرى، أن أضع امرأة في المكان الثاني. الأمر متعلق بعدد الأصوات الذي يمكن أن تضمنه. وبما أن الجميع يستغلّ الموضوع فلماذا لا أستغلّه أنا أيضًا، وهكذا يستفيد الجميع».

وأكّد هذا التوجه ذاته ماهر أيضًا، إذ قال:

«أصبح موضوع تمثيل النساء موضة. اليوم كلّ مرشح يبحث عن امرأة لكن كصورة. بالنسبة لي سأرحب بوجود امرأة في القائمة في حال كان وراءها عدد مصوّتين جيد. أنا مع وجود نساء، لكن ليس بكلّ ثمن».

وأكّدت هذا الأمر سهير أيضًا، إذ قالت:

«عندما باشرت عملي كعضوة في المجلس، لاحظتُ استغرابًا من الرجال حول وعيي بالقضايا التي يتناولها المجلس. في البداية سخروا من مداخلاتي في النقاشات. وصل الأمر حتى محاولة تجاهلي وكأنني غير موجودة. شعرت أن وجودي بمثابة «زخرفة» لا غير، ولولا إصراري وعنادي لما نجحتُ في إعلاء صوتي وإيصاله كما يجب».

وفيما يتعلّق بالمسؤولية عن واقع عدم وجود نساء في الحكم المحلي فقد تباينت الآراء، إذ رأى البعض أن المسؤولية تقع على الجميع، بما في ذلك الأحزاب والنساء والرجال، بينما رأى البعض الآخر أن النساء هنّ المسؤولات في الدرجة الأولى عن تغيير الوضع القائم.

يقول وسام:

«المسؤولية تقع على الجميع، فمثلا على الأحزاب السياسية تحصين مواقع مضمونة للنساء وعدم الاكتفاء بتصريحات الدعم والتأييد، وعلى لجنة المتابعة أن تضمن تمثيلاً نسائيًّا داخلها، فالأمور كلها مرتبطة بعضها ببعض، وبرأيي فإنّ المستوى المحلي هامّ جدًّا وأساسيّ، ولذا يجب العمل على كافة الأصعدة لتحسينه».

ويضيف وسام:

«مجتمعنا يُقصي فئات أخرى مثل الشباب، فهو لا يدمج الشباب في السلطات المحلية. رغم صعوبة تحقيق هذا بسبب بقاء رجال العائلة أو الطائفة عشرات السنوات، ولكنّ وجود الشباب من شأنه أن يساهم في زيادة تمثيل النساء، لأن الجيل الشباب غالبًا ما يكون صاحب فكر متنوّر ومناهض للمنظومة المجتمعية الذكورية عامة، وفيما يتعلق بالنساء تحديدا».

أمّا ماهر، ومع أنه يعي كون المجتمع ذكوريًّا، إلا أنه يرى أن النساء هنّ المسؤولات عن تغيير الوضع:

«تغيير الوضع يتعلق بالنساء، ليس للرجال أي مصلحة في التغيير والتنازل عن السلطة، وبرأيي توجد هنا مشكلة، فالنساء قبل سنوات لم تكن لديهن شخصية قوية أو لم تكن لديهن كفاءات، أما اليوم فهناك العديد من النساء صاحبات قدرات وصاحبات شخصية قوية، إلا أنهنّ لا

يقبلن الترشح للسلطة المحلية، وحتى لا يقبلن الاشتراك في لجان المجلس البلدي. يعود هذا لدى البعض منهنّ لخوفهنّ من المجتمع والعادات والتقاليد ولدى البعض الآخر لعدم رغبتهن في الوجود في إطار ذكوري وغير مهني يسيطر عليه الرجال».

5.1.2. العنف الرجولي والذكوري وجاهزية النساء للتعامل معه

لقد أجمع الرجال والنساء على أن منظومة الانتخابات هي منظومة عنيفة بكل المقاييس، الأمر الذي ينعكس في جوّ الانتخابات العام وسيرورتها، وهذا يحدّ من وجود النساء فيها. عن هذا قالت خولة:

«اللعبة السياسية يمكن وصفها بالحرب، واللاعبون فيها يجب أن يكونوا ذئابًا، وأنا شخصيًّا لم أعد أريد أن أكون جزءًا منها، وأعتقد أنّ الكثير من النساء يبتعد عن السياسة لنفس الأسباب».

وأكّدتْ صفاء رأي خولة بقولها:

«التجربة بالنسبة لي كانت مثل تسونامي، تجربة صعبة جدًّا، حتى على الصعيد العائلي رجعتني كم خطوة إلى الوراء. كانوا يكتبون على صفحات التواصل الاجتماعي أنّ العائلة لا يوجد فيها رجال ولذلك يرشّحون امرأة، هذا بالإضافة إلى مقولات قاسية عديدة مثل «اللي بقبل مرته تكون بهيك محل مش زلمة».

وأضافت صفاء:

«يرافق الانتخابات الكثير من المشاكل والمناوشات، وقد وصلت أحيانًا حدّ حرق سيارات أو التهديد بالقتل، وكامرأة أثّر هذا كثيرًا على دعم عائلتي لي، ووصل الأمر إلى حدّ أن يتهمني ابني بالأنانية «.

أشارت بعض النساء إلى أن العنف تجلّى أحيانًا من خلال تجاهل النساء ووضعهم في الزاوية. تقول سهير:

«العمل في المجالس المحلية كثير مقت وصعب، يتم تجاهل النساء في الاجتماعات والنقاشات وعند اتخاذ القرارات، وإن لم توافق المرأة مع الرجال يتم الاستهزاء بها وبقدراتها، وذلك يتم بطريقة مهينة».

أمّا ميرال فقد وصفت الرجال بكونهم «مافيا»، وقالت:

«إن مدى العنف مرتبط أيضًا برئيس القائمة وبمدى اتّباعه أساليب عنيفة مستغلا نفوذه السياسي والاقتصادي وعلاقاته، وهو يسيطر على أفراد القائمة الرجال أيضًا، والمرأة التي تحاول التمرد أو الاستقلالية أو حتى الاكتفاء بعدم الدعم، يتمّ تهديدها وتعنيفها وتهديد عائلتها المصغّرة».

وفيما يتعلق بهذه القضية، فقد اتّفق الرجال المشاركون في البحث مع النساء حول حقيقة أنّ انتخابات السلطات المحلية، بدءا من مرحلة التحضير لها ووصولاً إلى العمل في السلطة المحلية بعد الانتخابات، تعتبر منظومة ذكورية عنيفة في المستويات كافّةً، وتكثر فيها التهديدات، استعمال العنف، المنافع الضيّقة، وتنعدم فيها المبادئ. وقد وافق الجميع على أن هذه المنظومة لا تناسب النساء وأنه من الصعب وجود نساء على استعداد للعمل ضمن هذا الواقع. فسّر عضو بلدية عن حزب وطني عدم ترشيح نساء في القائمة بقوله:

«إن مستوى السلطة المحلية والانتخابات رديء، ويتم في الانتخابات اتباع العنف والمخترة والأساليب القذرة من أجل كسب المصالح، وهذا المستوى لا يليق بنساء مجتمعنا ولا بنساء الحزب».

أمّا عن تغيير واقع الانتخابات العنيف، فقد أجمع الجميع على ضرورة تغييره، إلا أنّ معظمهم عبروا عن شعورهم بفقدان الأمل والإحباط من إمكانية التغيير. اعتقد قسم منهم أنّ النساء يجب أن يبتعدنَ عن هذه الساحة للحفاظ على أنفسهنّ، وألقى قسم آخر المسؤولية على النساء بقبول أو عدم قبول خوض العمل السياسي المحلي، وذلك انطلاقًا من فكرة أن مستوى السلطات المحلية المتدني لن يتغير ولن يكون بيئة أفضل للنساء. بعض الأصوات اعتقد أنّ وجود نساء في السلطة المحلية من شأنه، مع الوقت، أن يرفع مستوى السلطة المحلية، وقد أوضح، أمير، عضو بلدية عن قائمة شبابية مستقلّة أنّ بيئة السلطة المحلية لا تناسب جيل الشباب أيضًا. وقال في هذا السياق:

«أنا دخلت المجلس لأول مرة بهدف التغيير، الوضع سيء جدًّا وغير مريح؛ عنف كلامي وجسدي وإهانات، إضافة إلى المحسوبيات وتصفية الحسابات. هذا الجو لا يناسبني طبعًا. لكن علينا أن نواجهه كي نغير، وعلى النساء أن يتحركن حتى لو كانت المواجهة غير سهلة، فالمتوقع من جيل الشباب متوقع من النساء أيضًا».

5.1.3 إدارة العملية الانتخابية: منظومة ذكورية وتكريس للإقصاء

أحد الانعكاسات الإضافية والهامة لذكورية المجتمع هو كون منظومة الانتخابات، على المستويين التنظيمي والعملي،

تدار بطريقة ذكورية مع تجاهل وضع النساء العربيات وعدم مراعاة حياتهن اليومية واحتياجاتهن. فتقسيم الأدوار والمهام العائلية والمنزلية التقليدي لا يزال يشكّل عبئًا على النساء ورادعًا لهنّ أمام مشاركتهنّ في السياسة المحلية، لا سيما خلال المعركة الانتخابية، حيث لا يتماشى مع الإطار الخاص بالانتخابات.

تقول أمل في هذا الخصوص:

«الاجتماعات تنظم في ساعات متأخرة من اليوم وتبقى إلى ما بعد منتصف الليل. تدار بطريقة ذكورية وعنيفة وغالبًا ما تقصى الأصوات النسائية حتى في الأحزاب الوطنية، ساعات الاجتماعات طويلة جدًّا، مرحلة التحضيرات للحملة الانتخابية تتطلّب التواجد خارج البيت معظم أيام الأسبوع، وغالبًا في كل الليالي، ولأني امرأة يهمّها أن تكون موجودة من أجل كسب «ماء الوجه الحسن». كيف يمكن لأم تعيش مع زوج وأولاد، ضمن مجتمع ذكوري يسند إليها كل الأعمال المنزلية والمهام المتعلقة بتربية الأولاد، أن توفّق بين بيتها وعائلتها والانتخابات؟ وخاصة إن كانت تعمل أيضًا، فمكان العمل عادة غير متساهل معها. أنا اعترف اليوم أنه لا توجد أمام النساء أدوات كافية للصمود في وجه الذكورية المستشرية في مجتمعنا».

وفي هذا السياق تضيف عبير:

«النساء مقصيّات عن اجتماعات مهمة ومصيرية، مثل اجتماعات بناء تحالفات أو اتفاقيات بين القوائم، إضافة لتجاهل وجودي وعدم التعامل معي كمرشحة بشكل مباشر، إنما من خلال الرجال أو من خلال القائمة. الاجتماعات التنظيمية والاجتماعات الانتخابية غالبًا ما يحضرها رجال فقط، وإن حضرتها نساء فهنّ يجلسن في المواقع الخلفية. من تحاول أن تتصرّف بشكل مختلف وأن تكسر وتتخطّى المفاهيم السائدة تواجه الكثير من الانتقادات».

وتؤكّد سوسن هذه النقطة، وهي تتطرق إلى تعامل المجتمع مع النساء في المعركة الانتخابية، وإلى تعامل أعضاء القائمة خصوصًا معهنّ.

«المجتمع يتعامل مع الانتخابات كأنها من صنع الرجال، وأن هذا الحيز هو ملك خاص بالرجال ظاهريًّا أو بشكل مبطن. معظم الاجتماعات

يشارك فيها رجال فقط، حتى في اجتماعات البيوت أو الحارات، وإذا كان الاجتماع بدعوة مني وبمشاركتي عن القائمة تحضره نساء فقط، مع أن الدعوة موجهة للجنسين، وكأنّ الرجال مقامهم أعلى من أن يحضروا اجتماعًا تديره امرأة. إضافة إلى ذلك، إن أي محاولة تغيير من قبلي لهذا النظام تثير الاستغراب لدى النساء أيضًا، ويتم التعامل معكِ كأنك غريبة أو شاذة أو متكبرة».

5.2 المبنى العائلي والطائفي في العملية الانتخابية

يعتقد المشاركون والمشاركات في البحث بأن الانتماءات العائلية والطائفية والحمائلية تشكّل عاملا أساسيًّا وتلعب دورًا مؤثّرًا في كل ما يتعلق بالأجواء الانتخابية وبعملية التنافس على رئاسة وعضوية السلطات المحلية وبتشكيل القوائم المحلية، كما تؤثّر هذه الانتماءات بشكل مباشر وسلبي على تمثيل النساء في الحكم المحلي.

حول هذا الموضوع تقول ميرال:

«في البداية أردت ترشيح نفسي بقائمة مستقلة غير عائلية، وعملت بكثير من الحماس والتفاؤل نتيجة لأيماني بالقدرات والمهارات التي لدي، لكن عند اقتراب موعد الانتخابات تغيّر الأمر بسبب تدخل العائلة التي قررت خوض الانتخابات ضمن قائمة عائلية، ورأت العائلة بوجود امرأة منها ترغب في الترشح أمرًا غير مقبول، ومن الممكن أن يؤثر على نجاح العائلة وأن يحدث انقسامات عائلية. عندها بدأت عائلتي تفعّل الضّغوطات لمنعي من الترشح، وقد وصلتْ حدّ التهديد، ما أدّى بي إلى التنازل عن حلم».

وتضيف ميرال:

«العائلة لم تكتفِ بتنازلي، إنّما أجبرتني على الترشح ضمن القائمة العائلية من أجل كسب أصوات ومن أجل منع إظهار الخلافات، وقد قبلت لأن التهديد وصل إلى بيتي وعائلتي المصغرة. ورغم أن زوجي وأولادي أيّدوني في البداية، إلا أنهم رضخوا للضغوطات والتهديدات. حتى أقرب الناس إليّ، مثل إخوتي وأخواتي، نهجوا نفس نهج العائلة».

رغم أن كلمات ميرال أعلاه تشير بوضوح إلى أنّ المنظومة الذكورية ما زالت قوية في مجتمعنا، إلا أنها تؤكّد أيضًا أنه حتى لو بدا هناك تغيير نوعيّ في القيم المجتمعية، فهو لن يصمد أمام قوّة المصالح اليومية للناس المرتبطة بالسلطات المحلية وكذلك أمام ضغوط العائلة. لكن هذا لا ينفي وجود جهود واجتهادات تسعى نحو التغيير وتصارع الواقع الاجتماعي والسياسي الذي لا يزال يرى في السلطة المحلية معقل الرجل أساسًا.

بدايات في تشقّق الذكورية

تتّفق مع ميرال سمر، وتؤكد أن النساء أيضًا ذوّتن المنظومة العائلية، لكنها تشير من جهة أخرى إلى دعم العائلة المصغرة، الأمر الذي قلّما شهدناه في السابق، وهذا من شأنه أن يدلّ على شرخ بسيط في المنظومة الذكورية وقد يكون إشارة لبدايات التغيير.

> «حتى النساء أنفسهن ذوتن دور وأهمية العائلة، مثلهن مثل الرجال، ولم يدعموني رغم دعم عائلتي المصغرة. لعبت النساء دورًا محبطًا أكثر من الرجال، وكان ادعاؤهنّ أنه لا يمكن أن يقوموا بالتصويت لي بينما ابن عمي مرشح بقائمة أخرى. هناك صعوبة كبيرة في التحرر من العائلة، ولا شك أن دعم عائلتي المصغرة لعب دورًا إيجابيًّا في استمراري لأنها لم تخضع للعائلة الموسّعة».

يظهر هنا أن العائلة المصغرة تلعب دورًا أساسيًّا وحاسمًا في ترشّح المرأة وفي مواجهتها للعائلة الموسعة في حال معارضتها. كما أنّ الدعم الأوّليّ ضروري. لكن، وكما أشرنا في الفقرة السابقة، لا يزال التغيير في القيم في بداياته. إذ إن دعم العائلة المصغّرة مربوط، غالبًا، بوجود أو بعدم وجود منافس آخر من العائلة الموسّعة، ففي حال عدم منافس رجل، فإن إمكانية دعم المرأة شبه مضمونة. أكّدت هذا الأمر منى أيضًا:

> «رغم إيماني بقدراتي وإمكانياتي كامرأة للترشح، إلا أنني أعلم أن هذا لا يكفي وأن للعائلة دورًا كبيراً. أبي كان من الأشخاص المعروفين جدًّا، وشغل مناصب قيادية من خلال ترؤّس وإدارة مؤسّسات اجتماعية، وكان أول الداعمين لي وهذا ساعدني جدًّا. كما أنّ زوجي شجعني ورافقني منذ البداية».

أكّدت الكثيرات من المشاركات في البحث أنّهنّ اضطُررنَ، رغم مواقفهن الرافضة للمنظومة العائلية والحمائلية، إلى الخضوع لهذه المنظومة، بل واستغلالها كوسيلة لاشتراكهنّ وفوزهنّ في الانتخابات وإحداث التغيير. في هذا السّياق قالت منى:

> «رغم أني غير عائلية وأهدافي خدمة كل الناس، إلا أنني أدركت أنه يجب عليّ أن أخاطب الناس وفق أفكارهم وقناعاتهم، فكنت أذكر دائمًا في الاجتماعات الانتخابية عائلتي ورصيدها الاجتماعي، وأذكر زوجي وعائلته ودعمهم لي. هذا التوجه ساعدني في كسب ثقة الناس».

وقالت ريم (مرشحة عن قائمة عائلية طائفية):

> «رغم أنني مناهضة للتمييز ضد النساء وضد ذكورية المجتمع القامعة للنساء، ولا أعتبر نفسي طائفية أو عائلية، إلا أنني، وفي ظل شحّ الفرص، شاركت بقائمة طائفية عائلية على أمل أن أصل من خلالها ثم أعمل على التغيير بناء على قناعاتي، إلا أنني لم أصل للعضوية، وبرأيي هذا يعود إلى أن التصويت في مجتمعنا ما زال تقليديًّا ومبنيًّا على أسس طائفية أو عائلية أو على مصالح ضيقة متبادلة. للأسف، تمّ اتّباع نفس نهج التصويت، من قبل الرجال والنساء، المتبع في مجتمعنا ولم يتمّ اغتنام فرصة التغيير. برأيي، هذا يؤكد أنّ المجتمع لا يكترث لوجود نساء بقدر ما يكترث لأن تكون العائلة أو الحمولة أو الطائفة ممثّلة، وأنا دفعت الثمن من اتجاهين، الأول أني لم أحظَ بأصوات من أشخاص متنوّرين ولا يؤمنون بالمنظومة المجتمعية السائدة ويؤمنون بضرورة وجود نساء في السياسة، لكوني أنتمي لقائمة ذكورية وطائفية وعائلية، ولم يشفع لي معرفتهم بأنني لا أتماهى مع هذه القيم، حيث كان من غير الممكن تنازلهم عن قيم ومبادئ أساسية لديهم، خاصة وأن صوتهم سيساهم بوصول رجل لا يتماهى مع قناعاتهم وهو رئيس القائمة. أمّا الاتجاه الثاني، فيعود بطبيعة الحال إلى أنني لم أحظَ بأصوات أشخاص، ولا سيّما نساء من عائلات أو طوائف أخرى، لأنهم فضلوا التصويت وفق المطلوب والمتوقّع منهم كي لا تتضرّر مصالح مقربيهم».

لقد اتّفق الرجال المشاركون في البحث على حقيقة كون العائلية مركبًا أساسيًّا في الانتخابات المحلية، وعلى أنها أحد المعيقات أمام النساء. يقول بسام:

> «العامل الأساسي لعدم وجود امرأة في المجلس هو المنظومة السياسية العائلية. منظومة تقصي 50% من المجتمع. كل أعضاء المجلس ترشّحوا

باسم العائلة ولم يولوا أي اهتمام أو ذكر لإمكانية أن تترشّح امرأة من العائلة لأنهم، ورغم وجود نساء ملائمات، لم يأخذوا النساء في الحسبان، وذلك لرغبتهم في السيطرة».

لم يتفق جميع الرجال على ضرورة التخلص من العائلية، بل أكد بعض منهم على أهميتها خلال فترة الانتخابات وبعدها. يقول ساهر:

«تعتبر العائلة مصدر دعم وحماية للمرشح، فكوني أنتمي لعائلة ذات نفوذ وسلطة حدّ من إمكانيات الضغط علي أو ابتزازي لمصالح شخصية أو عائلية من قبل عائلات أخرى، وبشكل طبيعيّ فإنّ العائلة تفضل أن يمثلها رجلٌ لأنّ الانتخابات لعبة قذرة ولا يجب أن تتّسخ بها النساء».

في المقابل، يقول ماهر:

«العائلية موجودة بشكل قويّ، ودعم العائلة أمر بديهي. العائلية تلعب دورًا مركزيًّا في ترسيخ حقيقة إقصاء النساء عن السياسة عامة، وعن الحكم المحلي خاصّة، وأنا كنت أفضل لو أن الأمر لم يكن على هذا الشكل، ولو أن الانتخابات ارتكزت على موضوع الكفاءات فقط. إنّ التغيير يجب أن يأتي من النساء، من خلال اكتساب القدرات والمهارات اللازمة وإثبات أنفسهنّ، ثم التأثير على العائلة».

أمّا فيما يتعلق بعامل الطائفية فقد اتّفق جميع المشاركين في البحث على أنّ الطائفية ما زالت تُستَغّل وتُستعمَل في الانتخابات المحلية، وهي تتقاطع مع عامل العائليّة. وهذا الأمر يؤثّر سلبًا أيضًا على إمكانية ترشّح نساء في الانتخابات، ويساهم في إخضاع النساء للمنظومة الطائفية في الترشح بما لا يتلاءم مع مبادئهن ويصعب عليهن فرصة إحداث تغيير في الأداء الذكوري للحكم المحلي. في القوائم الطائفية، كان يتم التوجه لأبناء الطائفة، لكن مع وجود اعتبارات عائلية أيضا، أي أن القوائم الطائفية ارتكزت أيضًا على دعم عائلات كبيرة من الطائفة ذاتها تتمتع بنفوذ اجتماعي أو سياسي. النساء في هذه القائمة، ورغم كون الكثير منهنّ لا يؤمنّ بالعمل الطائفي أو العائلي، تبنّين على أرض الواقع وبشكل تلقائي، نهج القائمة في الحملة الانتخابية، ويعود هذا في بعض الحالات إلى عدم التفكير المعمق بالأمر وتبعاته وإلى عدم تداخل النساء في مرحلة بناء القائمة وتأسيسها ووضع أجندتها وأهدافها وإلى انشغالهنّ بالتواصل مع الجمهور والنساء واستغلال الإمكانيات العملية المتاحة للوصول إلى السلطة المحلية وإحداث التغيير هناك.

تقول ريم:

«لم أكن متداخلة مع القائمة كما يجب، كنت مشغولة أكثر بتجنيد وإقناع الناس بالتصويت للقائمة، لم أعلم بالعديد من الأمور التي كانت تحاك حينها، كنت مشغولة جدًّا بالتواصل مع الجمهور، وغاب عني موضوع الطائفية لأن ما شغلني بالدرجة الأولى هو المصلحة العامة وما أؤمن به فعلا وضرورة دعمي لما في ذلك من مصلحة البلد كلها».

وتضيف ريم:

«أدركتُ بعد انتهاء الانتخابات أن وجود امرأة لا تؤمن بالطائفية في قائمة طائفية غير مجدٍ، فعلى القائمة كلها أن تنتهج نفس النهج وليس النساء فيها فقط، ولذا لن أكون مستقبلا في قائمة لا تتماشى مع قناعاتي، وبالطبع لن أشترك مع نفس القائمة وسأختار قائمة تلائم قناعاتي إذا وجدت قائمة كهذه».

في هذا السياق تحدّث بعض المرشحات في قوائم طائفية عن أن وعيهن لكون القائمة تعمل على أساس طائفي أو عائلي دفعهنّ إلى محاولة التأثير والتغيير من خلال تغيير برنامج القائمة وخطابها، إلا أن محاولاتهن باءت بالفشل ولاقت الرفض.

«لما حاولتُ أن أطرح أسئلة بهذا الموضوع صاروا يضحكون عليّ. جاوبوني بتهكم واستهتار بادعاء أن هذا أمر غير مهم وأنّ المهم هو الوصول للمجلس «وعندها اعملي ما ترينه مناسبًا»، مبررين ذلك بأنه بدون العائلة ودعمها وبدون اتفاقيات مع عائلات أخرى ستلقى القائمة الفشل».

عزّزت هذا المضمون خولة بقولها:

«مع أنني أنتمي لحزب وطني إلا أن اختياري للقائمة كان لأنني امرأة ومسلمة، فهذا يجلب المزيد من الأصوات. هنا لا بد من التساؤل حول دور ومسؤولية النساء فعلا في دحض ورفض الطائفية ما دمن قد قبلن الترشح ضمن هذه المنظومة».

وفي دوره أكد لؤي على وجود اعتبارات طائفية في الانتخابات بقوله:

«أنا أنتمي للطائفة المسيحية والأغلبية في البلد هي درزية. رغم أنني

إنسان غير طائفيّ وأحمل أجندة تخدم كل البلد، إلا أنني اضطررت لاتباع النهج الطائفي لكسب أصوات المصوتين المسيحيين، وإلا فإنّ احتمالات انتخابي مستحيلة. لقد آمنتُ بأنه بمجرد وصولي سأحارب هذه المنظومة».

وفي هذ السياق، قال سليم:

«أنا من بلد فيه ثلاث طوائف، وتلعب الطائفية دورًا مركزيًّا في الانتخابات للعضوية والرئاسة. أنا إنسان غير طائفيّ وأجندتي غير طائفية، وقد دفعت ثمن هذا التوجّه في انتخابات سابقة، إذ لم أنجح لأنّ أبناء طائفتي انتخبوا مرشّحين انتهجوا النهج الطائفي وهذا أمر مؤسف».

ويضيف سليم:

«في الانتخابات الأخيرة أدركت أنه لا يمكن الفوز بدون انتهاج النهج الطائفي ولو بشكل غير مباشر أو علني، فكان لا بد من مخاطبة أبناء طائفتي وفق قناعاتهم ومبادئهم، وكذلك الأمر بالنسبة لباقي الطوائف كي لا يشعروا بالتهديد لكوني من طائفة أخرى، ولكي يقتنعوا بأنني سأعمل لضمان مصالحهم بذات المقدار».

كما برزت مراعاة الاعتبارات الطائفية لدى القوائم الحزبية رغم كونها غير طائفية، أو هكذا ترى نفسها على الأقلّ. وفي هذا السياق يقول وسام:

«الطائفية تلعب دورًا مركزيًّا في الانتخابات المحلية. رغم أنني أنتمي لحزب وطني، إلا أننا أخذنا بعين الاعتبار، عند تشكيل القائمة، وجود تمثيل لكلّ الطوائف من أجل كسب الأصوات، وهذه هي الحال في كل القوائم الوطنية للأسف».

5.3 غياب الأجندة النسوية

تطرّق المشاركون/ات في البحث أيضًا إلى غياب الأجندة النسوية في الدعاية الانتخابية وفي برامج عمل القوائم المتنافسة في الانتخابات كعامل مؤثر على اشتراك النساء وترشّحهنّ. قبل الخوض في آراء المشاركين/ات ينبغي التمييز

بين مستويين، الأوّل يرتبط بالأجندة النسوية، ويُقصد به مدى حضور الأجندة النسوية في البرامج الانتخابية للمرشّحين للرئاسة أو لقوائم العضوية، ومدى العمل وفقًا لهذه الأجندة إنْ وجدت، ومن يتولى مسؤولية هذا المجال - النساء أم الرجال أم الطرفان معًا. أما المستوى الثاني فيرتبط بحضور/تمثيل النساء في السياسة المحلية، أي نسبة مشاركتهنّ مقابل ماهية ومدى مفعول هذه المشاركة.

رغم عدم توجّهنا لفحص الموضوع مباشرة مع المشاركين/ات في البحث، إلا أن الموضوع برز بشكل واضح من خلال تطرق النساء والرجال إلى التفاوت في فهم ومعرفة وتعريف القضايا النسوية. إن التمييز بين الأجندة النسوية والأجندة النسائية[8] لم يكن واضحًا لدى معظم المشاركين والمشاركات. كان هناك تفاوت في فهم جوهر ومعنى «الأجندة النسوية» مقابل «الأجندة النسائية»، أو تعريف ما يعتبر كقضايا نسوية مقارنة مع قضايا نسائية. تجدر الإشارة إلى أن التفاوت ظهر بين الرجال والنساء، وبين النساء أنفسهنّ أيضًا. كما ظهر تفاوت بين مواقف المشاركين في البحث فيما يتعلّق بالسؤال حول مَن هو المسؤول عن جلب الأجندة النسوية/النسائية إلى العمل السياسي المحلي والسياسي عامّة.

لم نجد لدى أي من المشاركين في البحث أجوبة واضحة حول وجود أجندة نسائية في برامجهم الانتخابية أو في برنامج القائمة عمومًا، وتراوحت الإجابات ما بين «لا يوجد أي تطرق للنساء في البرنامج الانتخابي أو في برنامج القائمة»، وبين «البرنامج الانتخابي و/أو برنامج القائمة يتطرق لقضايا النساء ويقترح برامج تُعنى بالمرأة». لكن، عندما طرح السؤال حول وجود برنامج عيني، لاقى المشاركون في البحث صعوبة في عرض البرنامج المفصّل بحجة عدم تذكر التفاصيل و/أو بحجة أن النساء في القائمة على دراية أكثر بهذا المجال. وعندما طلبنا الاطلاع على البرنامج المكتوب، لم نتمكن من الحصول عليه من قبل من ادّعى وجوده. هذا يؤكد أن التوجه لقضايا المرأة كان من باب ضيق، لا يرى بتحسين مكانة المرأة كمسؤولية جماعية مثل باقي القضايا ويبرر ذلك غالبًا بحجة أن النساء يفهمن أكثر بهذه المواضيع. فمثلا يقول رئيس المجلس ساهر:

«أنا لا أفهم بأمور النساء وقضاياها واهتماماتها، وهذا مجال على المرأة العمل به وأخذ مسؤولية عن تطويره. بالمقابل، أنا أدعم ما تقوم به النساء في البلد لتحسين الوضع وأشارك في معظم البرامج والفعاليات النسائية، وهناك الكثير مما أنجز في هذا المجال».

بينما يظهر ساهر رضاه عن الوضع، يختلف معه عضو المجلس ماهر مدعيًا بأن الموجود لا يكفي أبدًا، لكنه يتّفق معه حول وجود قضايا تقتصر على النّساء:

8 المقصود بـ «الأجندة النسائية» هنا هو التعامل مع قضايا مرتبطة تقليديًّا بالنساء، بينما تسعى «الأجندة النسوية» إلى مناهضة تهميش النساء وإلى المساواة بين الجنسين في صنع القرار وفي توزيع الموارد. أما في ما يتعلق بـ«السياسة المحلية» فالمقصود هو عمل النساء على جميع القضايا التي تهم البلد، كقضايا الأرض والمسكن والخرائط الهيكلية والبنى التحتية وعدم حصرهنّ في قضايا التربية والطفولة والرفاه، وكذلك مناهضة قمع النساء الممارس بأنواع مختلفة، ولا سيما الممارس عن طريق العنف الجسدي والجنسي والاقتصادي.

«لا توجد برامج نسائية في المجلس المحلي، توجد برامج تنظّم بشكل عشوائي من قبل نساء في البلد، مثلاً: برامج ترفيهية، رحلات، مؤتمرات، رياضة، زومبا، ويمكن أن يدعم المجلس جزءًا منها، لكن هذا لا يكفي ويجب أن تأخذ النساء دورًا أكبر».

أكدت جميع المشاركات في البحث، بمَن في ذلك المنتميات لقوائم حزبية سياسية أو مستقلة، أن تجربتهن أظهرت أنّ موضوع تمثيل المرأة والاهتمام بقضاياها في انتخابات السلطات المحلية أُلقيَ على عاتق النساء في القائمة، وكأن الأمر شأن النساء فقط. وغالبًا، لم تكن أي أجندة نسوية في برنامج القائمة، لكن لكسب ماء الوجه الحسن رحّبوا بفكرة أن تتولى النساء هذه المهمّة. في هذا السياق تقول ريم:

«لم يكن في القائمة برنامج واضح ومدروس في ما يتعلق بالمرأة، وكان الموضوع يذكر فقط في الاجتماعات العامة وفقط لإبراز أن القائمة وضعت امرأة في المكان الثاني. لم يتحدث رئيس القائمة عن أي أجندة نسوية، وأوكلت المهمة لي بصفتي امرأة».

وأضافت ريم:

«أنا بدوري كانت لي أجندة نسوية واضحة، مع أنها غير مكتوبة، واهتممت بأن أستغلّ كل فرصة، وبالأساس الحلقات البيتية النسائية، لطرح قضايا المرأة مع التشديد على أن هذه هي أول مرة ترشح فيها امرأة في البلد في مكان واقعي».

برز لدى قسم من المشاركات في البحث وعي وإدراك بأن أجندة النساء النسوية تحوي ما هو أبعد من مجرد الاهتمام بالقضايا النسائية التقليدية، وأن تمثيل المرأة الحقيقي بالنسبة لهنّ يعني أن تكون المرأة متداخلة في كافة مجالات الحياة. وفي هذا السياق قالت سمر:

«أجندتي النسوية شملت قضايا تهم كل المجتمع، لكن التعامل معها هو من منظور نسوي، مثل قضايا الأرض والمسكن، البنى التحتية، المواصلات، محو العائلية، بناء مؤسسات ثقافية للشبيبة وأطر لامنهجية، موقف سياسي واضح ضد الاحتلال، زيادة تمثيل النساء، إعادة الخطة الهيكلية في البلد وأزمة السكن، وهذا من منطلق إيماني بأنه لا يمكن فصل النسويّ عن الاجتماعي أو الوطني».

وافقت مع التوجّه أعلاه عبير التي قالت:

«حاول الحزب أن يجبرني على التدخل في الأمور التي تهم النساء فقط وعدم التعاطي مع القضايا العامة، مثل التعليم، الأرض والمسكن... متذرعين بأني لا أملك الخبرة للخوض في قضايا أخرى وبأن امرأة يجب أن تهتم بقضايا النساء، وكان هذا بمثابة صفعة قوية بالنسبة لي، لأنه يظهر النفاق الموجود والشّعارات الكاذبة».

بينما يظهر الواقع تغييب البرامج النسائية من جهة، وتحديد نوعيتها من جهة أخرى، يعتقد أغلب المشاركين بأن النساء هنّ المسؤولات عن التغيير بدعمٍ من الرجال في السلطة المحلية. يقول ساهر:

«توجد في السلطة المحلية فقرة مفقودة، عدم وجود عضوة امرأة في المجلس المحلي يؤدي إلى تغييب قضايا وبرامج نسائية. نحن لا نعرف مشاكل وقضايا النساء، وعلى النساء أخذ دور فعال أكثر من جهة، وعلى الرجال مساعدتهن من جهة أخرى».

يختلف معهم في الرأي عضو البلدية عن حزب وطني، وسام، إذ يرى أن تغييب النساء وقضاياهن يعتبر قضية مجتمعية يجب على الجميع تحمل مسؤولية تغييرها، إن كان في مرحلة الانتخابات من خلال وضع أجندة نسوية وضمان ترشيح نساء في مواقع مضمونة، أو بعد الانتخابات، من خلال العمل على طرح قضايا النساء وعلاجها في السلطة المحلية. ويقول في هذا الصّدد:

«عندما باشرت عملي كعضو بلدية أخذت مسؤولية مراقب سلوك في حالة تحرشات جنسية تجاه النساء، كما ألزمت مستشارة الرئيس لشؤون المرأة بحضور الجلسات، وتابعت موضوع تعيين نساء بوظائف جديدة في البلدية وقد تمّ ذلك فعلاً».

ويضيف وسام:

«معظم القوائم لا تعمل على قضايا النساء، حتى القوائم الحزبية منها، فهي تهتم فقط بالقضايا العامة. يجب على القوائم اتباع سياسة التفضيل المصحح، واختيار نساء لترشيحهن في مواقع مضمونة وإعطائهن منصة في الانتخابات لاقتراح قضايا نسائية واجتماعية وسياسية وسماع القضايا بصوت نسائي. يجب الخروج من القولبة التقليدية والعمل على دمج

النساء في كل المجالات».

وعندما سئِل رائف عن سبب عدم ترشيح نساء في أماكن مضمونة في القوائم الانتخابية المحلية، علّل ذلك بوجود صعوبة في إقناع نساء للترشّح بحجة أن ظروفهنّ لا تسمح بذلك. وقد وافقه الرأي في ذلك خالد الذي شدّد على صعوبة إيجاد نساء وقال:

«لقد توجّهتُ للكثير من النساء والشابات للانضمام للقائمة، خاصة وأنهنّ يحملن فكرًا متنورًا مناهضًا للذكورية والتخلّف، إلا أنهن رفضن الانضمام، أمّا اللواتي قبلن فقد اشترطن وجودهنّ في أماكن بعيدة في القائمة».

للتلخيص يمكن القول إنّه حتى مَن ناصر المرأة ودعم ترشّحها فقد حمّلها المسؤولية عن جلب الأجندة النسائية وطالبها بحصر دورها في هذه الخانة، أو ألقى عليها اللوم بادعاء عدم وجود نساء يردن الترشح، وذلك دون تقديم أي تفسيرات لها علاقة ببنية المجتمع، وبالبنية العامة في الأحزاب أو القوائم التي تتجاهل الموضوع حتى اقتراب موعد الانتخابات.

5.4 عدم توافر الكفاءات

في سياق الحديث عن الأجندة النسوية، طرحت النساء موضوع الكفاءات النسائية المطلوب توافرها عند الترشّح للسلطة المحلية كعامل آخر يحدّ من ترشح النساء في الانتخابات. ومن المثير للاهتمام أنّه تمّ التطرق إلى الموضوع من قبل نساء في الأساس، ولم يتناوله سوى رجل واحد أو اثنين، الأمر الذي يستدعي التوقف عنده وفحصه وفحص كيفية ومدى تأثيره على ترشّح نساء في الحكم المحلي. يعتبر موضوع الكفاءات لدى النساء تحدّيًا كبيرًا، ويعود جزء منه لإيمان بعض النساء بأن الانخراط في العمل السياسيّ يتطلب قدرات وكفاءات خاصة ومناسبة، بخلاف معظم الرجال الذين قد يترشحون دون أن تكون لديهم كفاءات مهنية أو دراسيّة ملائمة، ويكون اعتمادهم في الأساس على رأسمالهم الاجتماعي، المنبثق عادةً عن انتمائهم العائلي أو الطائفي. أمّا الجزء الآخر فقد يعود إلى استبطان بعض النساء مفهوم العمل السياسي وتذويت فكرة أنه يُعتبر مساحة مناسبة للرجال، وكأنهم يولدون بالفطرة مع هذه القدرات ولا يُتوقّع منهم إثبات تمتّعهم بها.

تناولت هذا الأمر ميرال قائلة:

«نحن نضع أنفسنا أمام تحدي إثبات الكفاءة في العمل السياسي، في الوقت الذي ينظر فيه إلى الرجل الذي يخوض معترك الحياة السياسية وكأنه ولد وهو يحمل هذه القدرة بشكل رباني. يتوقع من المرأة أن

تكون ذات قدرات خاصة وواضحة لتدخل بوابة العمل السياسي، كما يتوقع منها إثبات وإظهار هذا، ومن خلال تجربتي لاحظتُ أنّ هذا الأمر يقف، في كثير من الأحيان، عائقًا أمام المرأة، لأنها تتوقع من نفسها أن تكون جاهزة مئة بالمئة».

وأضافت:

«على المرأة أن تكون قدوة في كل شيء، وعليها أن تكون صاحبة قدرات ومعرفة في العمل السياسي، لكن أيضًا على الرجل أن يكون صاحب قدرات وكفاءات، ويجب عدم التساهل معه لكونه رجلا، كما يحصل فعلاً على أرض الواقع. أنا لا أريد وجود نساء ضعيفات وبدون كفاءات، فأنا أعلم مثلاً عن صديقة لي وضعوها في قائمة عضوية وهي لا تعلم أيّ شيء في السياسة أو العمل المحلي. على النساء أن يرفضن وجودهنّ فقط لأنّهنّ نساء، فنحن نسعى إلى تحسين الوضع لا إلى إبقاءه على ما هو عليه».

أكّدت هذا التوجّه ووافقت عليه ريم قائلة:

«عندما خضتُ تجربة الترشح اعتقدتُ أن خبرتي في العمل المجتمعي كافية. لم تكن لديّ خبرة أو معرفة في العمل السياسي، والديناميكيات السياسية، ولا حتى في الإعلام الذي يعتبر عاملاً مركزيًّا في الانتخابات».

وأضافت ريم:

«التجربة كانت جيدة في النهاية، لكن ما كنت سأكررها دون أن أتعلم وأكتسب كل ما هو لازم من مهارات وكفاءات، وعلينا كنساء أن لا نُقبل على العمل السياسي دون الإلمام به، فهذا يزيد من احتمالات نجاحنا وتحسين أدائنا».

في المقابل، عندما ذكر الرجال موضوع الكفاءات لدى النساء، كان هذا في سياق الادعاء بأن النساء صاحبات الكفاءات لا يرغبن في الترشح للانتخابات لكونهنّ ناجحات في مجالات أخرى ولا يرغبن في المخاطرة بإنجازاتهنّ عبر انخراطهنّ في ساحة غير مهنية ولا تليق بهنّ، أو لعدم توافر الوقت الكافي لديهنّ.

لقد كان لافتًا للانتباه أنّه في الوقت الذي ركّزت فيه النساء على أهمية وجود الكفاءات لديهنّ ولدى كلّ من ينوي

الانخراط في السياسة، لم يتطرّق الرجال إلى الموضوع إلا في سياق امتناع النّساء صاحبات الكفاءات عن خوض السياسة. كما كانت النساء قد تعاملن مع الموضوع من وجهة نظر نقدية تجاه أنفسهن، وخاصّة مَن خضن منهنّ التجربة بشكل عشوائي وغير مدروس، معتبرات أنّ هذا لا يساهم في تحسين وضع المرأة، لا بل يجعل تمثيلها في السياسة مجرّد ترسيخ للمنظومة الموجودة وغير المهنية، غالبًا. لكن، من جهة أخرى، أكّدت النساء على أنّ مجرّد خوض التجربة كان بمثابة فرصة للتعلّم ولكسب المهارات اللازمة. وهنا يُطرح السؤال حول ما هو الأمر الأمثل؟ كيف يمكن أن نشجّع نساء صاحبات كفاءات على خوض العمل السياسي؟ وهل فعلا يجب التوقع من النساء أن يترشّحن فقط إذا وجدت لديهنّ كل الكفاءات، أم يمكن الاكتفاء بمستوى مرضٍ كمرحلة أولى؟

5.5 انخراط الأحزاب في المنظومة الذكورية والعائلية للانتخابات

لم تأخذ الأحزاب العربية دورها المتوقّع والمرجوّ منها فيما يتعلّق بتمثيل النساء في السلطات المحلية، وهو الدور الذي كان من الممكن أن تكون فيه الأحزاب رائدة في إرساء قواعد التغيير والعمل من أجل تقليص العوامل التي من شأنها إبعاد المرأة عن السياسة المحلية وتقليص إمكانيات ترشّحها. وليس هذا فحسب، فالأحزاب انخرطت هي نفسها، في الكثير من الأحيان، في المنظومة التي أفرزت هذه العوامل، وسلكت المسلك التّقليدي الذي تتبعه باقي القوائم لضمان الفوز في الانتخابات. أي، بدلاً من أن تحارب الأحزاب المنظومة الذكورية والحمائلية والطائفية السائدة، ارتكزت هي نفسها عليها في كثير من الأحيان، وأخذتها ضمن حساباتها المتعلقة بالانتخابات المحلية. من جهة أخرى، رغم حصول تغيير بسيط في السنوات الأخيرة تمثّل في ترشيح نساء في القوائم الانتخابية المحلية للأحزاب، إلا أنّ الأحزاب لم تعمل بشكل كافٍ ليكون الترشيح في مواقع مضمونة. تُستثنى من ذلك الأحزاب في المدن الكبيرة، مثل الناصرة، التي يتعدّى فيها عدد المواقع المضمونة ثلاثة مقاعد وأكثر.

عن هذا قالت خولة، وهي مرشحة عن حزب سياسي يحمل أجندة ليبرالية:

> «مسؤولية الأحزاب الوطنية كبيرة، وبرأيي هي الملامة بالدرجة الأولى في ما يتعلق بعدم وجود نساء في السياسة، فالأحزاب لم تحثّ النساء بشكل حقيقي على الترشح، وذلك بسبب اعتبارات عائلية وطائفية سائدة. موضوع تمثيل النساء يجب أن يكون مبدئيًا ويطبّق على أرض الواقع، فهو ليس مجرد شعارات رنانة».

وتضيف خولة:

> «كان على الأحزاب العمل على تحصين مكان للنساء، فطالما لا يوجد ضمان لوجود نساء ولا يوجد تشجيع مجتمعي كافٍ، فالحل هو تحصين مواقع مضمونة للنساء».

وفي هذا السياق، قالت سهير:

> «رغم أنني أنتمي لحزب وطني ليبرالي يؤمن بتمثيل النساء في السلطة المحلية، إلا أن التصويت في الحزب مبنيّ على علاقات قوة ومصالح واتفاقيات، وبرز هذا الأمر عندما اقترحوا عليّ الترشح، لكن، للأسف، في موقع غير مضمون. عندما طلبت أن أكون الثانية في القائمة ووجهتُ بمعارضة شديدة، رغم أنّ لديّ باعًا طويلة في العمل المجتمعي والسياسي، وكانت ذريعة الحزب أن الاعتبارات هي اعتبارات حسبة أصوات، وأنه لا شيء ضدي».

وأضافت:

> «لو كنت أنتمي لعائلة أكبر وأضمن عدد أصوات أكبر لكان من الممكن ترشيحي في موقع متقدم».

ويقول في هذا السياق عبد، عضو بلدية عن أحد الأحزاب السياسية:

> «نعم، الأحزاب مقصرة في حق المرأة، لكن المشكلة ليست في الأحزاب فقط، بل في النساء أيضًا، فأنا شخصيًا طلبتُ من ناشطات في العمل السياسي الترشح في مواقع مضمونة، إلا أنهنّ رفضن لعدم تفرغهنّ لهذا».

في المحصّلة النهائية، نرى حقيقة واحدة، وهي أن الأحزاب لم ترشّح، غالبًا، نساء في مواقع مضمونة، ويبقى الاختلاف هو حول السبب وراء ذلك؛ هل هو حقًّا عدم وجود نساء جاهزات ومستعدات للترشح؟ هل بذلت الأحزاب بالفعل الجهد المطلوب للبحث عن مرشحات مناسبات، أم أن الأمر يعود إلى عدم وجود نيّة حقيقية لدى الرجال في الحزب لتفضيل النساء عليهم؟ في كل الأحوال، يبقى السؤال أيضًا: لماذا لم تقم الأحزاب بالعمل على تحضير نساء للترشح على مدار السنوات؟

6 نقاش وتوصيات

يقدم هذا البحث صورة التجربة المركبة التي تعيشها النساء الفلسطينيات الناشطات على مستوى السياسة المحلية في ظل مجتمع ذكوري تقليدي يقصيهن ويميز ضدهن في كافة مجالات الحياة، وفي ظل دولة عنصرية تنتهج سياسات التمييز والإقصاء ضد الأقلية العربية الأصلانية.

لقد تناولت عدة أبحاث موضوع تمثيل النساء في الحياة العامة، في السياسة وفي الحكم المحلي، لكنّ خصوصيّة هذا البحث، إضافة إلى تناوله بالدراسة والتحليل المعمقين واقع الاضطهاد المضاعف الذي تعيشه النساء العربيات، تكمن في وقوفه عن قرب على معيقات تمثيل النساء وعلى الترجمة الفعلية لهذه المعيقات من وجهة نظر النساء أنفسهن، فلا يكتفي بالأدبيات والتحليلات العلمية والأكاديمية التي تناولت موضوع معيقات تمثيل النساء، بل يتعدى ذلك ليتناول هذه المعيقات بالارتكاز على تجارب عملية لنساء خضن تجربة الترشح للانتخابات المحلية. لكن، من خلال التأكيد على وكالتهن الذاتية وتحديهن، بطرقهن المختلفة، تلك المعيقات، فإنهن يهدفن إلى تطوير قدراتهن على مقاومة الثقافة السائدة التي تهمشهن. تكمن خصوصية البحث، كذلك، في الدمج ما بين تجارب النساء وتجارب الرجال، الأمر الذي أغنى البحث من ناحية كمّ ومضمون المعلومات والمواضيع والقضايا التي أثارها المشاركون/ات من جهة، ومن ناحية أوجه الشبه والاختلاف بين الرجال والنساء في رؤيتهم وتحليلهم للمواضيع والقضايا ذاتها، ما طرح العديد من المسائل التي سنقف عندها في هذا القسم.

يمكن القول بأنّ القيمة المضافة للبحث المتعلقة بالتعرف إلى المعيقات كما يعرضها الرجال تتيح لنا إمكانية الفهم المعمق للعوامل التي تحدّ من ترشّح نساء للحكم المحلي ولطرح الحلول العملية والواقعية لإزالة هذه المعيقات. وقد أظهر البحث أنّ المجتمع الفلسطيني في إسرائيل هو مجتمع مركّب بتوجّهاته في كلّ ما يتعلق بالمرأة، مكانتها ودورها في الحيّز العامّ، بما في ذلك السلطات المحلية. لذا، فإنّ فهم أيّ سياق قمعيّ للنساء وعلاجه على الصعيد الاجتماعي، باعتقادنا، لا يمكن أن يكتمل دون إجراء حوار مباشر مع جميع مركّبات المجتمع ذات الصلة، وذلك يشمل المركبات القامعة بمَن فيها جمهور الرجال، ولا سيّما الذين ينتهجون النهج الذكوري التقليدي السائد.

لا بدّ من الإشارة أيضًا إلى أنّ مشاركة النساء في البحث مكّنتهنّ من استرجاع التجربة وعيشها مجدّدًا بأدقّ تفاصيلها، لكن هذه المرة برؤية نقدية، وغالبًا ما روفقت بمشاعر مختلفة - كالندم الذي نهدف إلى مقاومته والأمل الذي نسعى إلى تعزيزه. أكدت النساء المشاركات على أهمية سرد تجاربهن الشخصية والتعرف إلى تجارب باقي النساء وبالذات تلك النساء التي كللت تجاربهن بالنجاح رغم كل المعيقات، كوسيلة للتعلم والاستفادة، ونحن بدورنا نعتقد أن هذا، بحدّ ذاته، يعتبر تحقيقًا لبعض أهداف البحث.

من المهمّ الإشارة إلى أنّ البحث ليس بحثًا أكاديميًّا بالمفهوم التقليدي، وإنما هو بحث نسويّ، وهو لا يكتفي باعتماد المنهجية النسوية التي نجري من خلالها البحث، وإنما يسعى إلى التغيير، فنتائج البحث وتبصراته سوف تكون قاعدة نعتمد عليها في عملنا مع النساء وفي عملنا أمام المؤسسات المجتمعية والسياسية المختلفة.

أكدت نتائج البحث بعض الانطباعات التي لمسناها خلال عملنا في الحقل من النساء الشريكات، بدايةً حول ذكورية المجتمع وتقليديته، حيث يتمّ النظر إلى العمل السياسي والمشاركة في المجال العمومي كعمل للرجال دون النساء، وبالتالي تُقصى النساء عن هذه المشاركة، وهو الأمر الذي يكرّسه أيضًا وجودنا كأقلية أصلانية داخل منظومة سياسية تمارس القهر القومي والتمييز السياسي، وتُقصينا كمجتمع فلسطيني عن مواقع صنع القرار وتوزيع الموارد. وهو ما يجعل السلطة المحلية الموقعَ الوحيدَ الذي يمكّن من الوصول إلى القوة والنفوذ، وبالتالي تزداد المنافسة الرجولية وتُكرّس المفاهيم القبلية والطائفية المشتبكة مع الفكر الذكوري. أشارت النساء في البحث أيضًا إلى أنّ منظومة الانتخابات هي منظومة عنيفة تشمل ممارسات تجعل النساء تنفرّ من أجوائها، الأمر الذي يحدّ كثيرًا من مشاركة النساء. كذلك، فإن إدارة الانتخابات تمارس بطريقة ذكورية لا تراعي ظروف النساء ولا أدوارهنّ التي يفرضها عليهنّ المجتمع، وبالتالي يتم تحديد الاجتماعات والجلسات وفق معايير رجولية. أكّد البحث أيضًا أنّ الانتخابات تُدار، أساسًا، بشكل عائليّ أو طائفيّ، وأحيانا بتشابك كليهما معًا، ما يجعل المنتخِب لا يرى النساء خيارًا أمامه، وما لا يبقي للنساء، في أحيان كثيرة، إلا القبول بهذه المعايير، حتى وإن كنّ لا يؤمنّ بها ويرغبن في تغييرها. ولكنهنّ يتبنّينها من أجل الوصول إلى عضوية المجلس. تستمرّ هذه الثقافة ذاتها في حياة المجلس خلال الدورة الانتخابية، ففي الاجتماعات وطرق صنع القرار يتمّ تهميش النساء عضوات المجالس المحلية. أشارت المشاركات في البحث إلى أنّ نساء كثيرات في المجتمع يرين أنّ الرجال أفضل من النساء في هذه الوظائف، وبالتالي فهنّ لا ينتخبن نساء ولا يدعمنهنّ. وفي حين رأينا أنّ بعض الرجال يعتبر أنّ من المهمّ أن تشارك النساء في العمل السياسي وفي مواقع صنع القرار، إلا أنّ البعض الآخر قد تحفّظ من بعض الوظائف التي رأى أنها لا تلائم النساء، إذ يراهنّ «منزّهات» عن بعض ممارسات العمل السياسي لقذارته، وبالتّالي تُقصى النساء عن طريق تنزيههنّ من هذه الأعمال. أشارت الناشطات من الأحزاب الوطنية إلى أن هذه الأحزاب تواطأتْ، في بعض الحالات، مع هذه المنظومة. ففي أفضل حالاتها لم تحارب الأحزابُ الوطنية الممارساتِ العائلية والطائفية في الانتخابات، وفي حالات أخرى تعاطت معها من خلال إمّا ترشيح رجال بناء على عائلاتهم أو طوائفهم وإمّا من خلال التحالف مع قوائم عائلية أو طائفية، وحتى عند ترشيح نساء فقد تم أخذ المعطى العائلي أو الطائفي بعين الاعتبار.

أشارت نتائج البحث إلى شبه غياب للأجندة النسوية لدى القوائم الانتخابية، حيث لم نجد لدى المشاركين في البحث التعاطي مع الأجندات النسوية في أهداف قوائمهم أو في برامجهم الانتخابية، ولم يتطرّق البعض بتاتًا لقضايا المرأة، بينما تناولها البعض الآخر شكليًا دون وجود برامج مفصلة وقابلة للتنفيذ تُعنى برفع مكانة النساء أو بدفع النساء للمشاركة العامة فضلاً عن إلقاء المسؤولية في هذه القضايا على النّساء أنفسهنّ. ولقد لمسنا تفاوتًا في فهم ما نعنيه بالأجندة النسوية مقابل الأجندة النسائية، وأحيانًا جهلاً بها أو اعتراضًا واضحًا عليها. بدا التفاوت في الفهم والطرح لدى النساء أنفسهنّ أيضًا. وقد ألقى معظم المشاركين هذه المهامّ على النساء أنفسهنّ. أشار البحث، أيضًا، إلى أن هناك نساء يرين أنّهن لا يملكن الكفاءات الخاصة بالعمل السياسي، أولاً لأنهنّ يرين أهمية العمل السياسي وضرورة العمل المهني والمسؤول، وثانيًا لاستبطان بعضهنّ أنّ العمل السياسي يحتاج إلى كفاءات رجولية. ومن اللافت أنّ

الرجال لا يسألون هذا السؤال عن أنفسهم ويكتفون برأسمالهم الاجتماعي السياسي المعتمد على العائلة والطائفة ومكانتهم داخلهما.

يمكن القول إن المواضيع أعلاه التي رَشَحَت عن البحث تطرح ثلاث قضايا مركزية يتوجّب علينا تناولها بالدراسة وبالتحليل للتعامل مع المعيقات التي وقفنا عليها أعلاه، وهي:

- ## تغيير الثقافة السائدة في الحكم المحلي والانتخابات

وفق ما أظهره البحث فإنّ الثقافة الذكورية وثقافة الفساد والقوة السائدة في السلطة المحلية تشكّلان عاملاً معيقًا أساسيًا وبنيويًا أمام انخراط النساء العربيات في الحكم المحلي وأمام تمثيلهنّ في مجالس السلطات المحلية. الثقافة السائدة في الحكم المحلي تدور على محورين رئيسيين، الأول يتعلق بأداء السلطة المحلية وسلوكها، وهنا برز بشكل واضح أنّ النظرة إلى السلطة المحلية هي نظرة سلبية في المجمل، كمؤسسة تعاني من أزمات داخلية عديدة وعلى رأسها المحسوبيات وتفضيل المصالح الشخصية على المصلحة العامة. أما المحور الثاني فهو يتعلق بكون السلطة المحلية ومنظومة الانتخابات تنتهجان نهجًا ذكوريًا مباشرًا متمثّلاً بالحمائلية والعائلية والطائفية والعنف الذكوري التقليدي بكافة أشكاله، وهذا يشمل العنف الكلاميّ والجسديّ والذي من الممكن أن يصل حتى محاولة القتل وإحداث الأضرار الجسيمة في الممتلكات.

منظومة الانتخابات، بوضعها الحالي، هي نتاج الثقافة السائدة على كلا المحورين، وهذه الثقافة هي التي تفرز، غالبًا وبطبيعة الحال، رئيس وأعضاء سلطة محلية متشابهين في المميزات والمقومات الذكورية في النهج والأداء غير السليم، وعدم إحداث تغيير جذريّ فيها سيكرّس، بل سيفاقم إقصاء النساء وإبعادهنّ عن المشاركة في الحكم المحلي. نحن بالطبع نرى العلاقة الجدلية المباشرة بين المحورين، ما يحتم علينا العمل على تغيير أداء السلطة المحلية والعمل على تغيير نهجها الذكوري بالتوازي.

الثقافة السائدة في محوريها المفصّلين أعلاه اعتبرت عاملاً مهمًّا ومؤثّرًا بالنسبة للنّساء اللاتي ترشّحن وذقنَ مرارة هذه الثقافة عن قرب، وقد عبّر قسمٌ منهنّ عن عدم الرغبة في الترشح مجدّدًا بسبب هذه الثقافة، وذكر قسمٌ آخر منهنّ أنّ هذه الثقافة كانت سببًا مباشرًا في تقديم استقالتهنّ من السلطة المحلية بعد الفوز في العضوية. وهنا تجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ العنف السائد في الانتخابات والسلطة المحلية من الممكن أن يؤدي إلى فقدان دعم العائلة للمرأة في مسار الترشّح أو في عملها كعضوة سلطة محلية، بسبب خضوعها وتأثّرها بالعنف الذي يطالها بشكل مباشر أو غير مباشر، وهكذا تكون المرأة قد فقدت أهمّ العوامل الدّاعمة لها والتي تشكّل مصدر قوّة أساسيّ بالنسبة لها (ونقصد هنا العائلة المصغّرة من زوج وأبناء وأخوة).

كما أكّد الرجال في البحث أنّ المحورين أعلاه يشكّلان، فعلاً، عائقًا أمام النساء في الترشّح للسلطة المحلية، إلا أنهم، وعوضًا عن طرح بديل وأخذ مسؤولية مجتمعية مباشرة لتغييرهم، اكتفوا بالقول إنّ زيادة التمثيل العددي للنساء

في الحكم المحلي، في حال حدوثه، سيساهم في إحداث بعض التغيير، وذلك دون التطرق للتناقض المتمثل بصعوبة زيادة تمثيل النساء في الحكم المحلي في ظل الثقافة السائدة. برأينا، هذا التوجّه الذي لا يضع موضوع تغيير المنظومة والثقافة السائدة في الحكم المحلي على أجندته كمسؤولية مجتمعية عامة وغير مقتصرة على النساء يكرّس الوضع الحالي ولا يساهم في إحداث تغيير جوهري وبنيوي. زيادة التمثيل العددي للنساء من دون إحداث تغيير في الثقافة السائدة (وهو في الأصل أمر من الصعب حصوله دون كسر دائرة هذه الثقافة)، من شأنه أن يؤدّي إلى الإحباط وفقدان الأمل لدى بعض عضوات السلطات المحلية من إمكانية إحداث التغيير، وهذا ما يفسّر استقالة بعض النساء من مجالس السلطات المحلية بعد تحمّلهنّ مشاق الترشّح والفوز، وإما يدفع النساء إلى الانخراط في المنظومة نفسها والتصرف بحسب ما تمليها. لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ هذا الأمر يضعنا أمام معضلة مبدئية كنسويات تتعلّق بجدوى مشاركتنا في منظومة من الصعب جدًّا إحداث تغيير جذري في بنيتها في المدى القريب. فمن جهة، يمكن أن نعتبر أن ترشّح النساء للسلطات المحلية ومشاركتهنّ في الثقافة الذكورية السائدة دون إحداث أي تغيير فيها من شأنهما منح المجموعة المسيطرة، أي الرجال، إمكانية استغلال وجود نساء لتصوير أنفسهم كمجموعات متحررة وذات فكر متنوّر، بينما في الواقع هم يستعملون النساء كورقة تين لتكريس النهج الذكوري والثقافة السائدة. وفي المقابل، إنّ عدم مشاركة النساء قد يُفسَّر من قبل المجموعة المسيطرة على أنّه تنازل عن حقّهنّ في التمثيل السياسي، وهو ما سيمنحهم شرعية الاستمرار في هذا النهج، مع الادّعاء بأنّ النساء أنفسهنّ لا يبادرن إلى المشاركة ومع إلقاء اللوم عليهنّ والتحجج بأن محاولات إيجاد نساء للترشّح لم تُكلَّل بالنجاح.

من هنا نرى بوضوح أنّ تغيير هذه المنظومة حتى يومنا هذا هو، في الدرجة الأولى، همّ النساء اللواتي لا يتبنّين المنظومة والفكر السّائدين. وهذا يعزّز توجهنا كجمعية نسوية بالنسبة إلى مفهوم تمثيل النساء الذي يولي أهمية للتمثيل الكمّيّ وللتمثيل الجوهريّ في ذات الوقت. فمن جهة، وجود عدد أكبر من النساء، لمجرّد كونهنّ نساء، ضروريّ لإلزام السلطة المحلية بالاهتمام بمواضيع نسائية ونسوية، لكن، من جهة أخرى، لا يستطيع التمثيل الكمّيّ إحداث التغيير المنشود دون العمل بالتوازي على خلق ثقافة عامة ملزِمة تفرض فحص كلّ قرارات وخطوات السلطة المحلية بما يتلاءم مع التوجهات والاحتياجات النسوية، وذلك في كل الأحوال، حتى في حال غاب التمثيل الكمي المناسب والمطلوب للنساء. مع هذا، نحن نعتقد أن زيادة التمثيل الكمي للنساء يمكن أن تكون المرحلة الأولى نحو تغيير الثقافة السائدة. من الممكن استغلال الحضور الكمي للنساء من قبل الجمعيات النسوية الفاعلة في المجال، من خلال تطوير برامج عمل مع هؤلاء النساء لتدعيمهنّ، لكي يكون تمثيلهنّ جوهريًّا وليس صوريًّا. وجود عدد أكبر من النساء يجب أن يترافق مع كونهنّ مؤمنات بالتغيير وقادرات على العمل من أجل تحقيقه في ظل التحديات الكبيرة الموجودة وفي ظل غياب رجال مستعدّين، قولاً وفعلاً، للعمل على تغيير الثقافة السائدة.

نحن نسعى إلى أن يكون حضور النساء فعليًّا ومؤثّرًا، وليس مجرّد زينة للقوائم وللسلطة المحلية، أي أن تكون النساء حاضرات في مختلف المستويات والمجالات لطرح قضاياهنّ. لا يكفي التعامل مع احتياجات النساء المباشرة والخاصّة،

وإنما على الهيئة التمثيلية (في بحثنا -السلطة المحلية) أن تكون ذات ثقافة حسّاسة جندريًّا في مجمل أدائها وقراراتها وذات ثوابت بنيوية تضمن لهذه الثقافة الاستمرارية على جميع الأصعدة وفي كلّ الظروف. وهنا نحن نقف أمام تخبّط آخر يتعلّق بموقفنا من النساء المرشَّحات في قوائم عائلية أو طائفية وبكيفية التعامل معهنّ في مرحلة الترشّح أو بعدها. مبدئيًّا، نحن ضدّ ترشّح نساء في مثل هذه القوائم، حتى وإن كانت هؤلاء النساء ضد المنظومة ذاتها واخترنها بسبب انعدام الإمكانيات والبدائل. إنّ تجربة النساء في البحث أكّدت صعوبة إحداث تغيير من خلال وجودهنّ في قوائم من هذا القبيل. من جهة أخرى، وكما أكّدت أغلبيّة النساء في البحث، إن هذه التجربة من شأنها أن تطور لديهنّ الحس النقدي والوعي لأهمية أن يكون دورهنّ فعّالاً ومؤثّرًا، فهذه التجربة تكسبهنّ آليات ومهارات لا يمكن اكتسابها دون خوضها. من هنا، وفي الوقت الذي نعارض فيه الترشّح ضمن هذه القوائم، فنحن نرى أنه في حال وصول هؤلاء النساء إلى السلطة المحلية، علينا التعاون معهنّ وتوفير إطار داعم لهنّ، لأنّ معركتنا الساعية إلى التغيير لا ينبغي أن تكون من خلال الوقوف ضدّ النساء اللواتي لم يجدن أيّة استراتيجية أخرى للوصول، بل من خلال العمل على دعمهنّ وتطوير طرق التفكير لديهنّ وتعزيز وعيهنّ بمفهوم المجتمع والأفراد بدل العائلة والطائفة.

يبدو واضحًا، من خلال حديثنا عن تغيير منظومة كاملة وثقافة سائدة، أننا نرى ضرورة للعمل -إضافةً إلى العمل مع النساء أنفسهنّ -مع مجموعات هدف أخرى تؤمن بضرورة التغيير لكنها لا تأخذ دورًا فعليًّا لإحداثه. يجب حثّ هؤلاء على خوض غمار التغيير وإقناعهم بأن هذا يجب أن يكون بمثابة همٍّ مجتمعيّ، لأنّ التغيير يعود بالفائدة على المجتمع ككلّ. نقصد هنا، على سبيل المثال لا الحصر، فئة كبيرة من الرجال والشباب الذين لا ينتمون بفكرهم وسلوكهم إلى المنظومة الذكورية والعائلية السائدة في السلطة المحلية، ولديهم كل الكفاءات للترشح أو حتى للعمل فيها، ونحن نرى بوجوب دفعهم للانخراط في الانتخابات والعمل من خلالهم أيضًا على تغيير المنظومة السائدة وعدم ترك الساحة لأشخاص من الصعب العمل معهم على تحسين مكانة المرأة وزيادة تمثيلها، هذا مع العلم أنّ حظوظ فوز هؤلاء في الانتخابات، وإن كانت أكبر بكثير من حظوظ النساء، إلا أنها تبقى في الوضع الحالي أقلّ من حظوظ المرشّحين الذين تفرزهم المنظومة الحمائلية والعائلية والطائفية التي تسيطر على عملية الترشّح والانتخاب في السلطات المحلية العربية. للأسف الشديد، إنّ الأشخاص الذين يؤمنون بضرورة إجراء التغيير في الثقافة السائدة هم أنفسهم الذين يعزفون عن خوض تجربة السلطة المحلية للأسباب ذاتها التي تؤدّي لعزوف النساء عنها، وهنا نقصد عدم الرغبة في الاندماج بمنظومة تنافي قناعاتهم ومبادئهم، ومن الصعب إحداث تغيير فيها. من هنا، تحديدًا، يأتي دورنا في العمل معهم وإقناعهم بوجوب المواجهة رغم كلّ الصّعوبات، وهي صعوبات نتفهّمها، لكننا نرى بضرورة عدم الاستسلام والهروب منها.

إنّ العمل على تغيير الثقافة السائدة يجب، إذًا، أن يكون منهجيًّا وشموليًّا وعلى مدار أيام السنة، لا أن يقتصر على الأشهر القليلة التي تسبق الانتخابات. برأينا، لا يمكن تغيير ثقافة الانتخابات والسلطة المحلية بدون إحداث تغيير ثقافيّ في المجتمع العربي ككل. لذا يجب العمل بالتوازي على المستوى العام، أي المجتمع بمختلف فئاته، وبالأخص تلك

التي تملك المؤهلات الإنسانية والسلوكية الرافضة للمنظومة الذكورية المسيطرة، والتي إن وجدت في مواقع اتخاذ القرار وفي موقع مسؤول سيكون لها دور مؤثّر في الانتصار لقضايا النساء وتمثيلهنّ الجوهري في الحكم المحلي. أمّا على مستوى النساء أنفسهنّ، فينبغي منحهنّ الدعم والثقة المطلوبة لمواجهة الواقع وتحدّيه بقواهنّ الذاتية وبتنظّمهنّ الجماعي كنساء قياديات، أي دعم وجود قيادة نسائية جماعية في مقدمة القوائم المحلية أو المؤسسات ذات الشأن لضمان حضورهنّ في مجمل المراحل. يجب تكثيف الجهود بين كافة مؤسسات وقيادات المجتمع لبناء خطط عمل وبرامج شمولية تعالج الظواهر الكامنة في كلا محوري الثقافة السائدة، بما في ذلك ظاهرة العنف المستشري المرافق للعملية الانتخابية في المجتمع العربي. وهنا لا بد من الإشارة إلى أننا نرى أن على الأطر النسوية أن تأخذ دورًا أكثر فاعلية لمحاربة العنف المجتمعي، بموازاة ما تقوم به لمناهضة العنف ضد النساء عامة، والعنف في المؤسسات خاصة، والذي يؤدي إلى إقصاء النساء عنها.

بالإضافة إلى متابعة العمل الذي تقوم به جمعية كيان وجمعيات نسوية أخرى من أجل رفع الوعي المجتمعي بموضوع الحساسية الجندرية ومكانة المرأة وتمثيلها في مواقع اتخاذ القرار، يجب كذلك تكثيف وزيادة العمل مع السلطة المحلية نفسها، بإدارتها وأعضائها، وإقناعها بأن أثرَ هذا التغيير سيكون إيجابيًا على جاهزية النساء للترشح وجاهزية المجتمع لدعم هذا الترشح.

ينقلنا موضوع العمل مع مجموعات هدف جديدة ومتنوعة إلى قضية أخرى يتعلق بدور ومسؤولية الرجال مقابل دور ومسؤولية النساء في تغيير هذا الواقع.

• مسؤولية كلٍّ من الرجال والنساء في إزالة المعيقات التي تقف أمام ترشح النساء وتمثيلهنّ المناسب في الحكم المحلي

أظهر البحث، مؤكّدًا ما وصلت إليه بحوث أخرى ذكرناها مسبقًا، تأييدًا واضحًا لتمثيل النساء في الحكم المحلي. لكن، إذا كانت مواقف المجتمع العربي، بما في ذلك تلك التي تأتي من جمهور الرجال، مؤيدةً مشاركةَ النساء في السلطات المحلية، فلماذا لا يزال الوضع على ما هو عليه من حيث النسبة المتدنّية لتمثيلهنّ ومن حيث تقييمهنّ السلبي، غالبًا، عند خوض تجربة الانتخابات؟ لقد لمسنا، من جهة، نظرة إيجابية تجاه مكانة المرأة وما حققته من إنجازات، مقارنة مع وضعها قبل سنوات، لكن برزت، من جهة أخرى، نظرة تشكّك بالتغيير مدّعية أنّه شكليّ وعينيّ ولا يعكس ظاهرة اجتماعية أو أيّ تغيير حقيقيّ بنيويّ في الثقافة الذكورية والعائلية والطائفية. برأينا، يعود هذا لعدة أسباب، منها أنّ الرجال، بمَن فيهم المتنوّرون، لا يتحمّلون المسؤولية تجاه تغيير هذا الواقع، إن كان فيما يتعلق بالنساء مباشرةً أو فيما يتعلق بالأمور المجتمعية العامّة. يضاف إلى ذلك أنّ مجتمعنا لم يذوّقْ بعدُ خطورة وأبعاد وانعكاسات مكانة المرأة المتدنية على المجتمع ككل، وما زال ينظر إليها كقضية نساء فقط، ويلقي مسؤولية تغييرها على النساء وحدهنّ. كذلك، إن الرجال الذين يدّعون عدم رضاهم عن المنظومة الذكورية والثقافة السائدة ويناصرون المرأة ويشجعون

تمثيلها في السلطة المحلية، لم يتخذوا فعليًّا أيّ خطوات، حتى على مستوى القائمة، وواصلوا النهج السائد. يُضاف إلى ذلك كلّه دور المرأة نفسها ودور المؤسسات النسوية التي عليها تقييم عملها والتعلّم من التجارب من أجل تحسين وتطوير خطط عمل أكثر نجاعةً لإزالة المعيقات على كافة المستويات. لذا، يجب العمل على تغيير التفكير النمطيّ - لدى الرجال والنساء على السواء – الذي يرى أن العمل النسوي هو حكر على النساء، وهو مقتصر على مواضيع ذات صلة بالنساء بشكل مباشر وحصري، وتتعلق بمجال تطورهن ومكانتهن في المجتمع، مثل الأولاد، العائلة، الصحة، التربية والتعليم. أما القضايا الأخرى، مثل التخطيط والبناء، والبنى التحتية والرياضة، فهي شأن يقع ضمن اختصاص الرجال.

بموجب مفهومنا للعمل النسوي، نودّ هنا أن نوضّح أننا نرى أن النسوية والعمل النسوي يختلفان عن العمل النسائي. فالأوّل عبارة عن تصورات فكرية وفلسفية تسعى لفهم جذور وأسباب التفرقة بين الرجال والنساء وذلك بهدف تحسين أوضاع النساء وزيادة فرصهن في كافة المجالات، وهذا يتعدى المساواة «الساذجة» بين الجنسين بالمفهوم الكمي، لأنّنا نسعى إلى إحداث تحوّل يُنشئ مساواة على صعيد النوع الاجتماعي ضمن نظام اجتماعي جديد، يعيش فيه الرجال والنساء على حدّ سواء، أفرادًا وجماعات، باعتبارهم بشرًا في مجتمعات تعيش في انسجام مع العالم الطبيعي، وتقوم على المساواة الاجتماعية والاقتصادية وكامل حقوق الإنسان، وتخلو من الصراعات والعنف. وهذا مختلف عن وجهة نظرنا من مفهوم العمل النسائي، الذي يقتصر على كونه مجموعة من الأفكار والأفعال التي تهتمّ بها مجموعة من النساء المهتمات بالشؤون الخاصة بالنساء دون الرجال، ولكنها لا تسعى لتغيير شموليّ، مع العلم أنّ العمل النسائي هو جزء من العمل النسوي ويتقاطع معه. إذًا، فالنسوية تتعدّى كونها علمًا وفكرًا فحسب باعتبارها حركة سياسية تعمل على أرض الواقع وتنطلق من دراسة معمقة وتحليل لأسباب وجذور التفرقة بين الرجال والنساء في شتى مجالات الحياة، ومن ثم تبني تصوراتها ومشاريعها الملائمة للتغلب عليها لتنفذ بعدها تلك التصورات. يتطلب هذا الأمر تطوير قيادات نسائية لديها الكفاءات والقدرات اللازمة وآليات العمل المناسبة التي تمكّنها من إحضار قضاياها وتمثيلها بشكل جوهريّ في المجتمع عامة، والسلطة المحلية خاصة، دون أن تقتصر المسؤولية عن التغيير على النساء فحسب، وإنّما أن تعمل النساء مع كافة شرائح المجتمع ولصالحها كلها. لكن من أجل حثّ المجتمع على أخذ دوره لا بدّ من تكثيف الجهود والاستثمار في العمل مع النساء من أجل جسر الهوّة بينهنّ وبين الرجال، الأمر الذي قامت وتقوم به جمعية كيان وبعض الأطر النسوية منذ سنوات طويلة، ثمّ قيام النساء بتطوير عملهنّ وإشراك باقي شرائح المجتمع ودفعها نحو تحمّل المسؤولية وأخذ دور فعّال في عملية إحداث التغيير المجتمعيّ المنشود.

في الحديث عن المسؤولية المجتمعية في موضوع تمثيل النساء، وكما ذكرنا أعلاه، فإن الرجال، وعوضًا عن تحمل المسؤولية، يُلقون بها بشكل واضح على النساء ويعزون أسباب قلة التمثيل للمرأة ذاتها، وإن اختلفت تفسيراتهم لتلك الأسباب. نحن نرى أن هذا التفكير هو ذكوري وإقصائي، وهو يكرّس الوضع القائم والهروب من المسؤولية. فحتى لو توافرت النية الحسنة، فإنّ التغيير المجتمعي بحاجة لبذل جهود جبارة، ومن لا يبذل الجهد لا يمكنه التصريح وتسويق

نفسه على أنه ملتزم بتمثيل النساء، فالالتزام يجب أن يكون من خلال الفعل. برأينا، ليس مطلوبًا من أيّ مرشح/ة للانتخابات أن يكون صاحب/ة نفوذ أو قوة جسدية من أجل التعامل مع العنف، إنما المطلوب هو حراك مجتمعي مكثف لتغيير ثقافة العنف وطرق التعامل معها. كذلك، العمل على تطوير معايير اختيار المجتمع للرجال واعتماد الكفاءات، فالقسم الأكبر من الرجال من أعضاء المجالس المحلية يكون وجودهم في هذه المجالس، في كثير من الأحيان، ترجمة وإفرازًا مباشرًا للفساد والمحسوبيات والنفوذ العائلي والمادي التي ترافق عملية الانتخابات. موضوع الكفاءات هو موضوع جوهري وأساسي بالنسبة لنا، وكما ورد في البحث فهو شغل النساء أكثر من الرجال، الأمر الذي يتماشى مع حقيقة قلة وجود ذوي كفاءات في السلطات المحلية العربية. ما لا شك فيه هو أننا لا نؤيد ترشح أشخاص بدون كفاءات، حتى لو كان الحديث عن نساء، لكن بالتوازي، يجب أن تكون الفرصة متساوية للترشح، ولا يجب استعمال «حاجز» الكفاءات العالية مع النساء دون الرجال، كما أن تطبيق هذا الموضوع حصرًا على النساء هو إجحاف وتكريس للوضع القائم. الكفاءات هي مطلب مجتمعي يهم كل فئات المجتمع مع العلم أن الكفاءات المطلوبة هي تلك التي تمكن عضوًا أو رئيس سلطة محلية من أداء الوظائف المنوطة به جماهيريًّا وقانونيًّا. نحن نعتقد أن جمهور النساء يضمّ ما يكفي من النساء صاحبات الكفاءات، وادعاء عدم وجود نساء مع كفاءات ما هو إلا ضريبة كلامية وحجة واهية لتكريس الوضع القائم، وهو ادعاء مردود على أصحابه. من هنا، نحن نرى أن الحل مشروط بجاهزية المجتمع لتقبل النساء في السياسة، الأمر الذي يتطلب تحمل المسؤولية من قبل الرجال والنساء، على حد سواء.

وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية العمل على ظاهرة لمسناها عند النساء بشكل خاص وهي استبطان بعضهن فكرة عدم وجود الكفاءات المناسبة لديهن للعمل في السياسة المحلية.

سنقوم بتكثيف العمل مع النساء على تعزيز ثقتهنّ بأنفسهن وثقة المجتمع بهنّ، وهذا ما تقوم به جمعية كيان، وسوف تطوّره، من خلال المنتديات القطرية والمحلية التي تعزز النساء في عملهنّ المحلي من أجل إحداث التغيير، وفي مرافقة النساء في سيرورة تبادل الأفكار والمشاركة في التجارب الناجحة وفي التحديات التي يعشنها، وفي إقامة تدريبات للنساء للظهور في الحيز العام وفي مناسبات عامة كمتحدثات وكقياديات يشاركن في صنع القرار، ويتنظّمن كقائدات في المقدمة بحضورهن المتواصل وبإعلاء صوتهن ومقولتهن.

• دور الأحزاب السياسية ـ دور هامشيّ ومعيق

ظهرت جليّةً في البحث خيبة الأمل وحالة الإحباط من الأحزاب السياسية في كل ما يتعلق بأدائها في موضوع تمثيل النساء في الحكم المحلي. وكان من الواضح أن خيبة الأمل هذه ناتجة عن التوقعات في أن يكون للأحزاب السياسية، على خلاف القوائم العائلية والطائفية، دورٌ في إحداث تغيير في المنظومة السائدة في انتخابات السلطات المحلية لجهة زيادة التمثيل الكمي والجوهري للنساء في الحكم المحلي ولجهة تبني أجندة نسوية في ممارسة وقرارات السلطات المحلية. هذه التوقعات عززتها المبادئ والأجندات الليبرالية والداعمة لحقوق الإنسان ولحقوق النساء، والتي لطالما

تغنت بها الأحزاب العلمانية تحديدًا، وانعكس بعضها في تركيبة قوائم هذه الأحزاب في الانتخابات البرلمانية الأخيرة. غير أن الواقع أثبت، من وجهة نظر المشاركات في البحث، بمن في ذلك مَن ينتمين منهنّ إلى أحزاب سياسية، أنّ هذه الأحزاب لم تكن على قدر التوقّعات، لا بل لعبت دورًا سلبيًّا في تكريس المنظومة السّائدة. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أننا نقدر وجود تمثيل للنساء في الأحزاب السياسية واهتمام حزبي التجمع الوطني الديمقراطي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ومؤخرًا الجناح الشمالي للحركة الإسلامية بتخصيص مواقع للنساء داخل هيئاتها. كما نقدر وجود نائبتين عربيتين في الكنيست بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة. وإذ نعلم بأن الأحزاب السياسية هي، في الغالب، ليست ذات فعالية وتأثير في انتخابات السلطات المحلية، فإننا، مع هذا، نرى أنها لم تقم بواجبها المجتمعي حتى في الحيز الضيق الذي تشغله في هذه الانتخابات، ونرى أن عليها أخذ دور كهذا بمنتهى الجدية لأن أهمية تغيير الثقافة المحلية وإشراك النساء في صنع القرار المحلي ليس أقلّ أهمية من العمل السياسي القطري وتحدياته.

إن التركيز على الأحزاب يأتي من إيماننا بأنها قد تكون الإمكانية الأولى والأقوى، ضمن الإمكانيات القليلة الموجودة، التي من الممكن أن تعمل على ضمان تمثيل النساء في القوائم الانتخابية وذلك لكونها، في الأقلّ على مستوى تصريحها، غير عائلية وغير طائفية وصاحبة فكر ليبرالي وتحرري. لكنّ هذا كلّه لم يتحقق غالبًا على أرض الواقع.

لن نكتفي، ضمن عملنا في كيان، بإلقاء المسؤولية على الأحزاب، رغم ضرورة فعل ذلك، وإنما سنتوجه للأحزاب مباشرة لطرح موضوع رفع تمثيل النساء ووضع قضاياهنّ على أجنداتها، قولاً وفعلاً. لتحقيق ذلك، سنتّبع آليات عمل تمكننا من متابعة الموضوع وتقييم التقدم به بشكل دائم وتطوير استراتيجيات عمل وبدائل جديدة ومتنوعة تجاوبًا مع ما يحدث على أرض الواقع. لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ مسؤولية التغيير في أداء الأحزاب في الانتخابات المحلية تقع، أيضًا، على عاتق النساء الحزبيات اللواتي عليهنّ، بالمقدار نفسه الذي يُظهرن فيه قوة وإصرارًا كبيرين في تعاطيهنّ مع مواضيع سياسية عامّة، أنْ يبادرنَ إلى ثورة في أداء أحزابهنّ في كلّ ما يتعلق بتمثيل النساء في السلطات المحلية.

نحن نؤمن بأن التغيير من الممكن أن يبدأ من خلال العمل مع الأحزاب على ترجمة مبادئها وقناعاتها المجتمعية إلى واقع ملموس عبر ترشيح نساء في قوائمها في مواقع متقدمة ومضمونة. فهذا من الممكن أن يؤسّس لتغيير في المنظومة السّائدة على مستويين، أوّلهما تشجيع النّساء عمومًا على مواجهة المعيقات من خلال ترشّحهنّ وكسر حاجز الثقة والإحباط، وثانيهما تقديم الأحزاب وأدائها في هذا الخصوص كمثال يُحتذى به في عملنا أمام باقي فئات المجتمع ذات الصّلة.

توصياتنا

أكّدتْ نتائج البحث الذي أجرته جمعيّة كيان على ضرورة تكاتف وتضافر الجهود في إطار المسؤولية الجماعية لإزالة كافة المعيقات أمام ضمان تمثيل كمّيّ وجوهريّ للنساء العربيات في مجالس السلطات المحلية. وبالتوازي، يجب تكثيف العمل على تمكين النساء ودعمهنّ ومنحهنّ الثقة والقوّة لمواجهة المعيقات وتحدّي الواقع.

فيما يلي توصياتنا الهادفة إلى معالجة المعيقات المختلفة التي وردت في البحث، ومن أجل العمل على زيادة التمثيل النسائي في السلطات المحلية. ونعني بذلك التمثيل الفعلي والمؤثر نحو تغيير الثقافة السائدة وخلق ثقافة حسّاسة جندريًّا في مجمل المستويات والقضايا.

1. على الجمعيّات والأطر النسويّة المبادرة إلى وضع إستراتيجيّة عمل شموليّة تضمن مشاركة وإشراك كافة فئات المجتمع العربي ومؤسّساته وهيئاته ذات الصلة (السلطات المحلية، الأحزاب السياسة، اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية والمجتمع المدني عامّة، والجمعيات النسوية خاصّة). تسعى هذه الاستراتيجية، أوّلاً وأساسًا، إلى التغيير الحقيقي والدائم في المنظومة الذكورية وفي ثقافة العنف السائدة في مجتمعنا عمومًا، وفي الحكم المحلي خصوصًا. ونرى في هذا السياق أنّ هناك ضرورة ملحّة لتطوير برامج عمل ذات رؤيا شمولية مع كافة شرائح المجتمع، بمَن في ذلك الرجال والشباب أصحاب الفكر الداعم والمتنور وغير المنخرطين تمامًا بالعمل السياسي المحلي. تشمل هذه البرامج حملات توعية، دورات وورشات عمل لحثّ هذه الفئات على أخذ دور فعّال ومؤثّر في مناهضة المنظومة السّائدة ودعم النّساء وتمثيلهنّ.

2. تطوير العمل الميداني المجتمعي بمجمل مستوياته، ومن ذلك العمل على تحسين المكانة الاقتصادية والاجتماعية للنساء وتطوير قيادات نسائية فاعلة ومؤثرة في جميع المجالات، محليًّا وقطريًّا، وتحسين المكانية الاقتصادية والاجتماعية للنساء، وذلك بهدف تشكيل حراك نسوي ميداني تكون النساء فيه حاضرات كجماعة، وليس بشكلٍ فرديّ فقط.

3. على الجمعيات والأطر النسوية توفير إطار داعم للنساء اللواتي يخضن المعركة الانتخابية، للعمل على تمكينهنّ وحثّهنّ على مواجهة المعيقات والصعاب وعدم الاستسلام للمنظومة السائدة. هذا الدعم يجب ألا يقف عند مرحلة ترشّح النساء، بل ينبغي توفيره بشكل مستدامٍ لعضوات السلطات المحلية بغضّ النظر عن كيفية وصولهنّ للعضوية، وذلك من خلال تطوير برامج توفّر لهنّ المرافقة المهنية والشخصية اللازمة، بما في ذلك إكسابهنّ مهارات ومعارف وآليّات عمل لتعميق إدراكهنّ لماهية العمل النسويّ والعمل البلديّ في مجمل القضايا. كما يجب، بالتوازي، العمل مع المجالس المحلية (أعضاء ورؤساء) على رفع وعيهم في كلّ ما يتعلّق بالحساسية الجندرية ومفهوم العمل النسويّ وتغيير الثقافة السائدة في السلطة المحلية، ثمّ العمل على إكسابهنّ آليّات لأخذ دور فعّال يتعدّى مجرّد التصريحات.

4. في الوقت الذي نطالب فيه الأطر المجتمعية بأخذ دورها تجاه قضايا المرأة والعمل على دفع الظلم عنها، فإننا نشدّد على أهمية أخذ الجمعيات النسوية دورها في كافة قضايا المجتمع، من منظورها النسوي الذي يسعى إلى العدالة. ويعني هذا أنّ على الجمعيات والأطر النسوية تكثيف وتعزيز انخراطها في القضايا العامة والحارقة داخل المجتمع، كقضايا الأرض والمسكن، والبطالة والفقر، والعنف المستشري داخل المجتمع، والذي، وإن كان ملحوظًا بشكل خاصّ نحو النساء وعلى خلفية كونهنّ نساء، الا أنّه يتعدّاهن ليطال كافة شرائح المجتمع.

5. نحن نرى، فيما يتعلق بالعمل مع الأحزاب العربية، أن على الأطر النسوية تطوير آليّات عملها بمستويين، الأول: التعاون مع الأحزاب التي تبدي رغبة حقيقية في تغيير الوضع السائد، والثاني مساءلة الأحزاب التي لا تقوم فعليًّا بأي برامج أو خطوات عملية لرفع مكانة النساء بشكل عامّ ولزيادة تمثيلهنّ في الحكم المحلي بشكل خاصّ، كما نرى أنّ من الضروري أنْ تعمل النساء الحزبيات على مساءلة أحزابهنّ في كل ما يقومون أو لا يقومون به لضمان تمثيل النساء في هيئاتهم. فرغم طرح النسويات الحزبيات قضايا التمثيل النسائي على مستوى هيئات الأحزاب وعلى مستوى التمثيل البرلماني، إلا أنّ العمل المحلي ما زال غير مطروح بشكل كافٍ على أجندة النسويات الحزبيات، سواء في تغيير الثقافة السائدة محليًّا أو في تمثيل النساء على المستوى المحلّيّ.

6. الاستمرار في العمل المثابر مع الأطر والمجموعات المحلية والقطرية التي تعمل من أجل التأثير على السياسات المحلية والعامة، كعمل جمعية كيان مع منتدى جسور النسائي القطري[9] على مدار العام وبشكل مستدام في وضع قضايا المرأة على الأجندة المجتمعية وتقديم برامج للنساء والجمهور العام للحدّ من التمييز ضدّ النساء، تدعيمهنّ وتطوير قيادات نسائيّة فاعلة ومؤثّرة، وزيادة انخراطهنّ في السياسة.

وفي النهاية، تجدر الإشارة إلى أننا، في جمعية كيان، سنأخذ بعين الاعتبار البحث ونتائجه وتوصياته وسنقوم بمسار من التخطيط يليه وضع استراتيجية تنفيذ للعمل بالتعاون والعمل المشترك مع المجموعات النسائية المحلية ومنتدى جسور النسائي القطري، إضافة إلى دمج جيل الشباب وحثه على الانخراط في كل ما نقوم به كمؤسسة نسوية ميدانية.

9 منتدى "جسور" هو منتدى نسائي نسوي قطري أسّسته جمعية كيان عام 2008، وهو يضمّ 53 امرأة قيادية من مختلف البلدات العربية، ويشكّل شبكة نسائية ميدانية تسعى إلى توطيد حركة نسوية ميدانية، ويعمل على تعزيز وعي المرأة الفلسطينية في شتى المجالات، لا سيما الاجتماعية والسياسية والوطنية منها.

7 المراجع

العربيّة:

داوود، سهير. 2005. «التمثيل السياسي للنساء الفلسطينيات - في الحكم المحلي في إسرائيل: 1950-2003. **مجلة دراسات فلسطينية 62: الصفحات 24-1.**

شحادة، إمطانس. 2007. إعاقة التنمية: السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الأقلية القومية العربية. حيفا: مدى الكرمل المركز العربي للأبحاث الاجتماعية التطبيقية.

صباغ-خوري، أريج. 2004. استطلاع رأي حول السلطات المحلية العربية في إسرائيل. حيفا: مدى الكرمل-المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

عبد الهادي، فيحاء. 2005. **أدوار المرأة الفلسطينية في الأربعينيات: المساهمة السياسية للمرأة الفلسطينية**. البيرة، فلسطين: مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق.

غانم، هنيدة. 2005. **مواقف من قضايا وحقوق المرأة الفلسطينية في إسرائيل**. الناصرة: جمعية نساء ضد العنف.

ميعاري، لينا. 2015. "أدوار الريفيات الفلسطينيات: قرية البروة نموذجًا". لدى: كناعنة، روضة ونصير، إيزيس. (محررتان). **في غربة الوطن: الإثنيّة والجندر لدى الفلسطينيين في إسرائيل** (ترجمة سلافة حجاوي). رام الله: مدار-المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. ص. 201-181.

نعيم، عدنان. 2015. «المرأة الفلسطينية في مناطق الـ 48: التمثيل في الكنيست والسلطات المحلية». **قضايا إسرائيلية**، 59: 102-93.

يحيى يونس، تغريد. 2015. «سياسات الولاء: أنماط التصويت في الانتخابات المحلية» لدى كناعنة، روضة ونصير ايزيس (محررتان) **في غربة الوطن: الإثنيّة والجندر لدى الفلسطينيين في إسرائيل.** (ترجمة سلافة حجاوي). رام الله: مدار-المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. ص. 229-203.

الإنجليزية:

Abdo-Zubi, Nahla. 1987. **Family, Women and Social Change in the Middle East: The Palestinian Case**. Toronto: Canadian Scholars' Press

Daoud, Suheir Abu Oksa. 2009. **Palestinian Women and Politics**. University Press of Florida, Gainesville.

Fleischman, Ellen . 2000. "Nation, Tradition and Rights: The Indigenous Feminism of the Palestinian Women's movement, 1929-1948" in Ian Christopher Fletcher, Laura E. Nym Mayhall and Philippa Levine (ed) **Women's Suffrage in the British Empire Citizenship**

Ghanem, As'ad. 2010. **Ethnic Politics in Israel: the Margin and the Ashkenazi Center. Routledge,** London and New York, Pp 22-59.

Hasan, Manar. 2005. "Growing up Female and Palestinian in Israel", Fuches, Ester(ed.), **Israeli Women Studies: A Reader**. Rutgers University Press, New Brunswik, NJ and London, Pp. 181-189.

James March and Johan Olson, 1984. "The New Institutionalism: Organizational Factors in Political Life", **American Political Science Review** 78(3) pp. 734-749.

Shalabi, Manal. 2010. The Sexual Politics of The Palestinian Women in Israel" , in Ann Kanaaneh, Rawda and Isis Nusair (eds.), **Displaced at home: Ethnicity and gender among Palestinians in Israel**. NY. State University of New York Press, pp153-168

Sultany, Nimer. 2012. "The Making of an Underclass: The Palestinian Citizens in Israel", **Israel Studies Review** 27(2): 190–200

Herzog, Hanna and Taghreed Yahya Younis. 2007. "Men`s Bargaining with Patriarchy: The Case of Primaries within Hamulas in Palestinian Arab Community in Israel".**Gender and Society**.21(4): 579-602.

العبرية:

أبو بكر، خولة . 1998. **طريق وعرة: النساء العربيات كقائدات سياسيات في إسرائيل**. رعنانا: المركز العربي لدراسة المجتمع العربي في إسرائيل. (مصدر عبري)

حسن، منار. 2008. **المنسيات: المدينة والنساء الفلسطينيات والحرب على الذاكرة**. دراسة للحصول على لقب الدكتوراه. تل أبيب: جامعة تل أبيب. (مصدر عبري)

جمال، أمل. 2006. « النقص في التمثيل والمشاركة السياسية غير المؤثرة للمواطنين العرب في إسرائيل. في كريني، ميخائيل وشلومو حسون (محرران) « **العرب في إسرائيل: والعقبات امام المساواة.** القدس: معهد فلورسهايمر لأبحاث السياسة. (مصدر عبري)

وزارة الداخلية، 2013. "انتخابات السلطات المحلية»، **موقع وزارة الداخلية.** (مصدر عبري)

كيان ـ تنظيم نسويّ | تمّ تأسيسه عام 1998، ويطمح لمجتمع متنوّع آمن وعادل وخالٍ من التّمييز الجندريّ، تحظى فيه النّساء العربيّات الفلسطينيّات بتكافؤ الفرص لتحقيق الذّات، وتأخذْنَ دورًا قياديًا ومُؤثّرًا في المجتمع من خلال إدراكهنّ وتحقيقهنّ لحقوقهنّ الفرديّة والجماعيّة. ولتحقيق هذا، نسعى في كيان لتشكيل حركة نسويّة ميدانيّة فاعلة وممنهجة قطريًا، تؤثّر عمليًا في المجتمع من خلال مواجهة مسبّبات وجذور قضايا وظواهر التّمييز الجندريّ والدّفاع عن حقوق النّساء وضمان انخراطهنّ في دوائر اتّخاذ القرار بشكل عامّ.

تمّ إصدار هذا البحث ضمن مشروع تمثيل النّساء في الحكم المحلّيّ، بدعم من مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية MEPI وصندوق cfd.

المحتوى يعكس رأي ومواقف كيان وليس بالضرورة رأي الجهات الممولة.